الأمم المتحدة S/PV.7795

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٩٥**

الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/873)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/873)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/873، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): دعوني بعد ظهر هذا اليوم، أطلعكم كأعضاء في المجلس على الحالة في شرق حلب. في قبو عميق، يتجمع أطفالنا والمسنون والمسنات من آبائنا وأمهاتنا، وتنبعث منه رائحة البول والقيء الناجم عن الخوف الذي يلازمنا، في انتظار إصابتنا بقنبلة خارقة للتحصينات نعلم بأنها قد تقتلنا في هذا الملاذ الوحيد لنا، تماما مثل تلك التي قتلت جيراننا ودمرت مترلهم الليلة الماضية؛ أو نحفر بأيدينا العارية في الشوارع تحت أنقاض الإسمنت المسلح، وقضبان الفولاذ التي تكاد تفتك بنا، ونحن نحاول بشكل هستيري إنقاذ طفل صغير يصرخ، لا يكاد يرى من شدة الغبار والأوساخ تحت أقدامنا، ونختنق ولا نستطيع التنفس ورائحة الغاز تملأ المكان، بينما يكاد الغاز أن يشتعل ويفجرنا.

إن هؤلاء أناس مثلنا تماما – لا يجلسون حول طاولة في نيويورك ولكنهم أجبروا على خوض معاناة يائسة، بلا شفقة، وقضي على مستقبلهم.

إن هؤلاء أناس مثلنا تماما. لا يجلسون حول طاولة في نيويورك، ولكنهم أجبروا على خوض معاناة يائسة، بلا شفقة، وقضي على مستقبلهم. وهذه تقارير وصور مروعة مستمرة لأشخاص محتجزين ومعذبين ومشردين قسرا، شوهوا وأعدموا. وتجري التفجيرات عيانا بيانا، في الليل والنهار، يوما بعد يوم. وتدمر المستشفيات ويقتل الأطباء وتدمر المدارس ويحرم الأطفال من التعليم وتدمر محطات المياه وترتعد الأسر في الأقبية. لقد دمرت حياة الناس، وسورية نفسها دمرت. وكل ذلك يجري تحت سمعنا وبصرنا.

ولا ينبغي للأمر أن يكون على هذا النحو؛ فما يحدث ليس أمرا حتميا. وهو ليس حادثا عرضيا؛ إنها أعمال متعمدة تقوم بها مجموعة من البشر الأقوياء ضد مجموعة أخرى من البشر الأبرياء والعاجزين. ولم يسبق مطلقا أن كانت عبارة الشاعر روبرت بيرنز: ”وحشية الإنسان إزاء أخيه الإنسان“ مناسبة بهذه الدرجة. إن بالإمكان إيقافها، غير أن على مجلس الأمن أن يختار إيقافها. وأود أن أطلب من الأعضاء أن يتذكروا أن العالم لن يأخذ عنهم صورة أسوأ لو أنهم فقدوا ماء وجههم أو هيبتهم السياسية. إن القيادة العالمية تعني أن نتخذ الإجراء الصحيح لإيقاف إراقة دماء السوريين. فسورية الآن بلد على أعتاب أن يصبح شيئا لا يشبه البلد بل وحتى أبسط تعريف لمفهوم البلد. وينبغي لنا جميعا أن نتذكر أن سورية كانت من أوائل الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة ”نحن الشعوب“.

وكما أشار الأمين العام في الأسبوع الماضي، فإن الهجوم الذي تشنه القوات العسكرية السورية والروسية على حلب هو حملة القصف الجوي الأكثر استمرارية والأكثر كثافة التي نشهدها منذ أن بدأ النزاع قبل أكثر من نصف عقد من الزمان. وكانت نتائجها من الناحية الإنسانية مروعة. فقد أصبحت حلب في الأساس منطقة قتل. وقُتل ٤٠٠ شخص وجرح ما يقرب من ٠٠٠ ٢ في شرق حلب منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها أمام المجلس قبل أقل من شهر (انظر S/PV.7780). والعديد منهم – بل وعدد أكثر من اللازم منهم – من الأطفال. وذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأسبوع الماضي أن الغالبية العظمى من الإصابات في صفوف المدنيين نجمت عن الغارات الجوية العشوائية التي شنتها القوات السورية والروسية على جميع أنحاء الأجزاء الشرقية من المدينة. وشدد على أن

”هذه الانتهاكات تشكل جرائم حرب [و] وإن كانت قد ارتُكبت عن علم في إطار هجوم منهجي أو واسع النطاق موجه ضد المدنيين، فإنها تشكل جرائم ضد الإنسانية“.

وكانت هناك لحظات قاسية تحمل بصيصا من الأمل – وسط هذا الرعب المروع في شرق حلب – غير أنه كان يُخمد في لمح البصر. وطوال الأسبوع الماضي وعقب الإعلان الذي رحبنا به عن وقف جميع الضربات الجوية الروسية والسورية على حلب، انخرطت الأمم المتحدة على الفور، بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية السورية، في وضع خطط من أجل الإجلاء العاجل للمرضى والمصابين بجروح خطيرة، بالإضافة إلى أفراد أسرهم، من شرق حلب إلى الأماكن التي يختارونها. وشاركت أفرقتنا الإنسانية الشجاعة التي لا تكل، والتي يقودها المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في حلب نفسها، في مفاوضات طويلة ومعقدة شملت عدة جولات من التوضيحات بشأن الشروط والضمانات.

وأشير بإحباط بالغ إلى أن الإجلاء قد أعيق بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك التأخر في تلقي قائمة المرضى الذين يتعين إجلاؤهم طبيا من قبل ممثلي سكان شرق حلب ومحاوريهم أنفسهم، فضلا عن اعتراض الحكومة السورية على السماح بدخول الإمدادات الطبية وغيرها من إمدادات الإغاثة إلى الجانب الشرقي من المدينة.

وبرغم هذه التأخيرات، كانت الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لإطلاق عملياتنا يوم الأحد، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن هذه الخطط أُحبطت بسبب اعتراضات فصيلين من فصائل المعارضة المسلحة، وهما أحرار الشام وحركة نور الدين زنكي. وبذلت الأمم المتحدة كل جهد ممكن للحصول على تأكيدات من جميع الأطراف، لتصطدم عندئذ بعدم موافقة كل طرف على شروط الأطراف الأخرى بشأن الكيفية التي ينبغي بها المضي قدما بعمليات الإجلاء. ثم بعد ذلك لم نتمكن من إقناع السلطات السورية والروسية بتمديد الهدنة. وبقيت أفرقتنا ٢٤ ساعة إضافية وكانت القنابل تسقط على بعد ٥٠٠ ياردة من خط القتال قبل أن تتمكن – وسط شعور بخيبة الأمل والإحباط – من مغادرة حلب، فيما بقي اثنان من موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظف من منظمة الصحة العالمية بشجاعة في حلب، حيث لا يزالون اليوم، في محاولة منهم لإنقاذ المحادثات.

وماذا كانت النتيجة؟ مرة أخرى، تحطمت الآمال الإنسانية بسبب الأطراف التي تخفق باستمرار في تقديم حياة المدنيين على المصالح السياسية والعسكرية. فعلى سبيل المثال، كان يتعين إجلاء طفلين – عمر أحدهما ٩ سنوات والآخر ١٤ سنة يعاني أولهما من مشاكل في القلب والآخر من مرض معوي – لتلقي علاج طبي عاجل، ولكنهما الآن حبيسان

في شرق مدينة حلب. إنهما ليسا جنديين ولا متعاطفين ولا مقاتلين؛ هذان طفلان في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية، ونحن، المجتمع الدولي، أخفقنا ببساطة في الوصول إليهما. ويعلم الله أننا حاولنا، غير أن المصالح الأنانية واللاإنسانية كانت لها الغلبة على الواجب الأخلاقي والإنساني.

وستظهر شكاوى واتهامات بشأن الجهة التي تسببت في فشل عمليات الإجلاء الطبي، غير أن هؤلاء الذين يشكون ويكيلون الاتهامات هم أنفسهم الذين يضعون مصالحهم فوق مصالح الجرحى والمرضى، وهم من يرفضون القبول بحلول توفيقية معقولة، وهم من يرفضون السماح بفعل أي شيئ إن لم يكن بطريقتهم. وطريقتهم غير ممكنة. نعم، سيشيرون بأصابع الاتهام إلى الأمم المتحدة – الطرف الوحيد الذي لا يقع عليه اللوم في كل هذا – وذلك في محاولة لتحويل اللوم عن الجناة والرافضين وافتراءاتهم البشعة.

ولا يمكن أن تُستخدم الاحتياجات الإنسانية – حياة الأطفال الذين لم يبلغوا حتى سن المراهقة – كأوراق للمساومة السياسية أو العسكرية، ومع ذلك سعت أطراف هذا النزاع الرهيب مرة أخرى إلى فعل هذا الأمر تحديدا. إن من الخطأ أن تطلب المجموعات المسلحة فدية لإطلاق سراح المرضى والجرحى والأطفال والذين تدعي هذه المجموعات بخبث أنها تقاتل من أجلهم. ومن الخطأ أن تبدأ الضربات الجوية مرة أخرى بينما يعلم من يرمون القنابل أنه ما زالت هناك فرصة لإخراج من يتعين إجلاؤهم.

ولم تكن أطراف النزاع تفتقر فحسب إلى الصلابة الأخلاقية للسماح بعمليات الإجلاء الطبي؛ بل إن القوات السورية والروسية في الجو وعلى الأرض لم تتمكن حتى من إبداء استعدادها لحماية المرافق الطبية الهزيلة التي ما تزال تعمل داخل شرقي حلب. وأدت الهجمات المستمرة بلا هوادة على العاملين في مجال الصحة والمستشفيات إلى عدم قدرة القلة القليلة من الأطباء الذين ما زالوا على قيد الحياة في شرق حلب على المواكبة. وفي الواقع، تبقى أقل من ٣٠ طبيبا في الجزء الشرقي من المدينة، ولم تتبق سوى ستة مستشفيات ما زالت تعمل جزئيا. ولم تتبق سوى ١١ سيارة إسعاف صالحة للاستعمال حاليا، مما يجعل نقل الجرحى من مسارح الهجمات أكثر صعوبة بصورة مطردة. وهذا الأمر مستحيل بالنسبة للكثيرين، ولذلك يتركون لمواجهة مصيرهم. وأسرة المستشفيات قليلة جدا، والأدوية الأساسية – بما في ذلك أدوية التخدير والسوائل الوريدية واللقاحات ولوازم معالجة الصدمات – في طريقها إلى النفاد. والبطانيات نادرة إلى الحد الذي يتم فيه استخدام أكياس حفظ الجثامين للتدفئة كبديل.

ولأكن واضحا – إن الحكومة السورية هي التي تحاصر شرق حلب. ولم تدخلها مساعدة من الأمم المتحدة منذ ما يقرب من أربعة أشهر. والغذاء نادر لدرجة أن العديد من الناس يعيشون على وجبة واحدة من الأرز في اليوم، وما هو متاح في الأسواق المحلية يباع بأسعار متضخمة إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، يجري قصف المدنيين من جانب القوات السورية والروسية، وإذا نجوا من هذا القصف، فإنهم فسيموتون جوعا غدا. وهذه الأساليب واضحة مثلما أنها لا تطاق – وتجعل من الحياة أمرا لا يطاق؛ وتجعل من الموت أمرا محتملا؛ وهي تدفع الناس من حالة المجاعة إلى اليأس وإلى الاستسلام؛ وتدفع الناس إلى المغادرة في حافلات خضراء.

والمنشورات التي أسقطتها الطائرات السورية والروسية المشاركة في العمليات هناك على شرقي حلب تجعل القصد من ذلك واضحا وضوحا تقشعر له الأبدان. فقد كُتب فيها: ”هذا أملكم الأخير. فلتنقذوا أنفسكم. إن لم تغادروا هذه المناطق على وجه السرعة، ستبادون“. وهي تُختتم بعبارة: ”تعلمون أن الجميع قد تخلوا عنكم. تركوكم وحدكم لمواجهة الموت ولن يقدم لكم أحد المساعدة“. ومن الواضح

أن الطائرات التي تسقط القنابل والجنرالات الذين يعطون الأوامر والسياسيين الذين صمموا الاستراتيجية يعتزمون تنفيذ ذلك الوعيد.

وقد شهدنا ذلك فعلا عدة مرات – في حمص وداريا والمعضمية والوعر، والآن في شرق حلب.

وهذا سيكون مصير مئات الآلاف من الناس الذي لا يزالون محبوسين في الأماكن المحاصرة في جميع أنحاء البلد. وذلك ليس عالما بإمكاننا القبول به. وعلى جميع الأطراف والجهات الراعية لها وضع حد لهذه الأساليب التي تعود إلى العصور الوسطى. وعلى جميع الأطراف والجهات الراعية لها أن تمنحنا إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة مأمونة – إيصال المساعدات الإنسانية واللوازم الطبية بشكل مستمر وغير مسيس – إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء البلد، إلى من هم في حلب ومئات الآلاف من الأشخاص المحبوسين في الأماكن الـ ١٧ الأخرى المحاصرة في جميع أنحاء البلد. وبالرغم مما تقوله تلك المنشورات المشينة، يجب أن نثبت للشعب السوري أننا لم نتخل عنه، وأنه لم يترك بمفرده للقاء حتفه المحتوم وأنه لن يتعرض للإبادة.

وبالإضافة إلى الهجوم الجوي على شرق حلب، وبالرغم من إيقاف القوات الجوية الروسية والسورية للقتال لفترة وجيزة الأسبوع الماضي، فإن جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة واصلت إطلاق قذائف الهاون والمقذوفات الأخرى على الأحياء الغربية لمدينة حلب. وفي الأيام القليلة الماضية وحدها، أطلقت عشرات من قذائف الهاون على أحياء الحمدانية والزهراء والميدان والسليمانية. وسقط بعضها بجوار فندق الشهباء مباشرة، مما أجبر النزلاء، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، على التماس المأوى في الغرف المحصنة. وأبلغ عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٤١، بما في ذلك ثلاثة ممثلين للمركز الروسي للمصالحة في حلب، خلال الأيام الأربعة للهدنة الأحادية الجانب. وإجمالا طوال تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة أكثر من ١٨٤ من قذيفة هاون ومقذوفات أخرى على غرب حلب، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، منهم ١٧ امرأة و ٢٢ طفلا، وإصابة ٥٣٣ شخصا.

ومع أن تدمير حلب – شرقها وغربها على السواء – ربما يكون أكثر جبهات النزاع إثارة للقلق في الوقت الحالي، فإنه ليس المكان الوحيد الذي يستمر فيه ارتفاع الاحتياجات الإنسانية، التي تزداد دائما بصورة أكبر من جراء استمرار القتال بلا هوادة. ولا تزال المستشفيات والمدارس، البالغة الأهمية لكلا بقاء ونمو المجتمعات المحلية المحاصرة بالفعل في النزاع، تستهدف وتهاجم، مما يؤدي إلى زيادة شدة الأزمة الإنسانية في تلك المناطق. ووثقت التفاصيل الدقيقة لما يحدث في أجزاء أخرى من سورية في التقرير الشهري للأمين العام.

كما تعرضت المرافق الحكومية للهجوم. ففي حماة تفيد تقارير بأن جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تواصل الاندفاع نحو المدينة، وهي الآن لا تبعد سوى مجرد كيلومترات عن حدود المدينة. وأبلغ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر عن وقوع تفجيرين انتحاريين استهدفا نقطة تفتيش حكومية ومبنى حزب البعث في مدينة حماة، مع وقوع العديد من الخسائر في الأرواح.

وفي كل شهر حضرت أمام مجلس الأمن وقدمت سجلا يزداد سوءا على الدوام للتدمير والفظائع، ويفهرس بصورة قاتمة التدمير المنهجي لبلد وشعبه. ومع أن مهمتي نقل الوقائع إلى المجلس، لا يسعني إلا أن أستشيط غضبا. وشهرا بعد شهر تزداد الحالة سوءا، ولا شيء يحدث فعليا لوقف الحرب والمعاناة. وما فتئ المجلس مكلفا بالمسؤولية عن إنهاء هذا الرعب. فالمسؤولية تقع على عاتقه. وبالتأكيد يجب أن تهز هذه السلسلة من الرعب ضمير المجلس الأخلاقي، على غرار ما تفعله في جميع أرجاء العالم. ومن المؤكد أن على

المجتمع الدولي أن يتساءل عن القيمة التي وضعها بشكل حقيقي في البشرية، حينما تتعرض أحياء بأكملها في إحدى أقدم مدن العالم لخطر الإبادة ويعامل سكانها بازدراء صارخ وكأنهم لا شيئ أكثر من طوب يحوله قصف مدافع الهاون إلى غبار؛ وحينما أصبح تدمير المستشفيات الوضع المعتاد الجديد؛ وحينما يحاصر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل في الطوابق السفلية لعدم وجود أي مكان آخر للاختباء.

إن هذا هو الإرث الذي يخلفه أطراف النزاع ومؤيدوهم اعتبارا من اليوم. ولا يمكننا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بشأن ما حدث، ولكن من المؤكد أنه يمكن للمجلس وأعضائه اتخاذ إجراء ما لمنع التكرار الذي لا نهاية له للحوادث التي ستقع بالتأكيد إذا استمر الوضع الراهن. وعلى أقل تقدير، أناشد جميع أعضاء المجلس الذين لديهم أصول عسكرية تشغيلية في سورية اتخاذ خطوات ملموسة لوقف القصف الجوي للمناطق المدنية من أجل الوفاء بالتزاماتهم الدولية القائمة، وفي المقام الأول، بغية حماية المدنيين وتمكيننا من إيصال المساعدة الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها.

وكما أعلن بالفعل في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أنشأ الأمين العام مجلس الأمم المتحدة الداخلي والمستقل للتحقيق في الحادثة المروعة التي تعرضت لها عملية الإغاثة المشتركة بين الأمم والهلال الأحمر العربي السوري في أورم الكبرى في ١٩ أيلول/سبتمبر. وسيتولى رئاسة المجلس الفريق أهيجيت غوها. ولديه وفريقه خبرة مع الهيئات المماثلة ولديهما خبرة في المجالات ذات الصلة بهذا التحقيق، بما في ذلك في مجالات القانون الإنساني الدولي، والعمليات الإنسانية والذخائر والمتفجرات. وبدأ المجلس عمله في وقت سابق هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن يقدم النتائج التي توصل إليها في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وسيكون تقرير المجلس وثيقة داخلية للأمم المتحدة. ومع ذلك، يعتزم الأمين العام إتاحة الاطلاع على موجز للنتائج التي يتوصل إليها المجلس. وأحث جميع الأطراف المعنية على تقديم تعاونها الكامل إلى المجلس.

وكما ذكرت سابقا، لا يزال التدخل المتعمد والقيود التي تفرضها أطراف النزاع، وبالأخص الحكومة السورية، تمنع إيصال المعونة على نحو فعال. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، قدمت الأمم المتحدة خطتها لتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات لشهر تشرين الأول/أكتوبر، التي تضمنت طلبات للوصول إلى حوالي ٩٦٢٠٠٠ شخص في ٢٩ من الأماكن المحاصرة ذات الأولوية والواقعة على خطوط التماس ويصعب الوصول إليها. واستنادا إلى الإجراءات الحالية، كان من المتوقع تلقي رد في حوالي ٣٠ أيلول/سبتمبر. وردت السلطات السورية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بمنح موافقات كاملة وجزئية على ٢٥ موقعا، وعلى ٦٣ في المائة من المستفيدين الذين طلبت الأمم المتحدة الوصول إليهم، فيما منعت إمكانية الوصول إلى أربعة مواقع. وشملت المواقع المرفوضة، مرة أخرى، شرق حلب، فضلا عن ثلاث مناطق في ريف دمشق. وفي الأسبوع الماضي، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت إلى السلطات السورية خطة تشرين الثاني/نوفمبر الشهرية لتسيير قافلة مشتركة بين الوكالات. وتشمل الخطة ١٨ طلبا للوصول إلى ٩٠٤٥٠٠ من المحتاجين في ٢٥ من المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن المتوقع تلقي رد غدا.

ولوضع الأمور في المنظور الصحيح، فإنه في الشهر الماضي لم يتم الوصول سوى إلى ستة مواقع من المواقع الـ ٣٣ التي طلب الوصول إليها. وفي آب/أغسطس لم تسيير سوى أربع قوافل مشتركة بين الوكالات لتأخر الموافقات على الخطة الشهرية، وحالات التأخر في إصدار رسائل التيسير، ومتطلبات الموافقات الإضافية علاوة على الخطوتين المتفق عليهما مع الحكومة في نيسان/أبريل، وعدم التقيد بالبروتوكولات المتفق عليها عند نقاط التفتيش وانعدام الأمن. وللأسباب نفسها،

هذا الشهر لم تتمكن سوى خمس من قوافل المعونة من المضي قدما حتى الآن: وهي قوافل دوما في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ودار كبيرة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والمعظمية يوم الأحد الماضي، والحولة يوم الاثنين، والوعر اليوم.

وإجمالا في الأشهر الثلاثة الماضية، ظلت الأمم المتحدة غير قادرة على تسيير القافلة الأولى حتى الأسبوع الثالث من الشهر. ولم ترسل أولى القوافل عبر خطوط التماس في آب/أغسطس الماضي إلا في ٢٣ آب/أغسطس. وأرسلت قافلة أيلول/سبتمبر في ١٩ أيلول/سبتمبر. وسيرت قافلة تشرين الأول/أكتوبر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وذلك يعني أنه لم تصل أية معونة إلى العديدين ممن تمس حاجتهم إليها في الأماكن المحاصرة ويصعب الوصول إليها في الأسابيع الثلاثة الأولى من كل واحد من الأشهر الثلاثة الماضية. وفي حين استمرت عمليات النقل الجوي إلى القامشلي في هذه الأسابيع القليلة الماضية، كان من الضروري تعليق عمليات الإنزال الجوي للمعونة لدير الزور، نظرا لأن أحد متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري أصيب بشظايا من قصف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أثناء وجوده في موقع الجمع.

وعلاوة على ذلك، استمرت بلا هوادة إزالة السلطات السورية للأدوية واللوازم الطبية المنقذة للحياة، مثل مجموعات اللوازم الجراحية، ولوازم التوليد ومجموعات لوازم الطوارئ. وحتى الآن هذا العام، بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر تم إيصال ٢٢٠ طنا من الإمدادات الطبية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها كجزء من القوافل المشتركة بين الوكالات. ولكن لم يتم إيصال ٦٥ طنا من الأدوية واللوازم الطبية. وفي هذه الأسابيع القليلة الماضية وحدها أزالت السلطات السورية أو منعت تحميل نحو ستة أطنان من الإمدادات الطبية، معظمها من المواد الجراحية، ومجموعات الإسهال وأدوات التوليد والسوائل الوريدية ومواد التخدير والأدوية المختلفة، من القوافل المشتركة بين الوكالات: المتجهة إلى دوما في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى دار كبيرة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى المعظمية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى الوعر في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وإلى الزبداني ومضايا في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وإلى الرستن ودوما – منعت القافة – في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر. وتلك القيود لا تشكل انتهاكات للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن فحسب، بل إنها إجراءات متخذة عمدا وبخسة بهدف تسبيب المزيد من المعاناة غير الضرورية للمدنيين الذين يعيشون في المناطق المحاصرة والمواقع التي يصعب الوصول إليها.

وفي جميع أنحاء البلد فقد ما يقرب من ٨ ملايين طفل والديهم وديارهم ومدارسهم. وعانوا صدمات عاطفية وجسدية هائلة. فقد كان من المقرر أن يستأنف الأطفال في حلب الشرقية المحاصرة الدراسة في أواخر أيلول/سبتمبر. ولم يفعلوا. وبدلا من ذلك، يسترد الأطفال المجهدون من جراء القصف من تحت الأنقاض ويتركون وهم يتضورون جوعا في ملابس ملطخة بالدماء في طوابق المستشفى القذرة.

وهم عالقون في مخابئ. ولا يمكنهم اللعب، ولا يمكنهم النوم. وقد أصبح هذا واقع ١٠٠ ٠٠٠ طفل في شرق حلب. وفي جميع أنحاء البلد، كما يعلم الكثيرون، توقفت واحدة من كل أربع مدارس عن العمل. وترك أكثر من ٥٢ ٠٠٠ من المدرسين وظائفهم. ولا يزال أكثر من مليوني طفل خارج المدرسة، وهناك ٤٠٠ ٠٠٠ آخرين يتعرضون لخطر الانقطاع عن الدراسة فيما تستمر أهوال هذه الحرب الوحشية والهمجية بلا هوادة. لقد أصبح مئات الآلاف من الأطفال السوريين عديمي الجنسية. ولا يهم أن العديد منا يحاول الوصول إليهم وسوف نصل إليهم إذا أمكننا ذلك؛ فهؤلاء الأطفال يبقون على قيد الحياة بطريقة ما، وهم يشعرون بأن العالم قد تخلى عنهم، وتُركوا ليواجهوا المستقبل وحدهم.

أي مستقبل ينتظر هولاء الأطفال – غير المتعلمين، الأيتام، الذين يتم تجويعهم وتشويههم؟ أي مستقبل ينتظر بلداً عندما يكون جيله القادم جيلاً ضائعاً؟ لا يملك هؤلاء الأطفال ترف انتظار نجاح اتفاق آخر في جنيف أو فيينا أو لوزان. وهم بحاجة إلى حمايتنا الآن. ما الذي حدث لعبارة ”لن يتكرر ذلك أبداً“؟ ماذا حدث لالتزامنا بحماية أشد الفئات ضعفاً، أولئك الذين يواجهون فظائع جماعية؟ ماذا حدث لمسؤولية المجلس عن التصرف في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة؟ ليس هناك بالتأكيد شيء في الوقت المناسب ولا حاسماً في نهج العالم تجاه سورية حتى الآن. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يخذل حلب كما خذل سريبرينتسا وكمبوديا ورواندا.

وليس هناك شك اليوم في أن أعضاء المجلس يعرفون ما يجري – فإننا نعرف بوضوح وبشكل مأساوي. والسؤال المطروح اليوم هو: ماذا سنفعل؟ ما هي الخطوات التي سنتخذها لضمان أن يحصل الناس الذين هم في حاجة ماسة على المساعدة؟ يقف العاملون في المجال الإنساني على أهبة الاستعداد لمواصلة إيصال المساعدات إلى أي محتاج وكل محتاج، ولكن ذلك ليس كافياً. يجب اتخاذ إجراءات، ويجب جعل الوصول الآمن ممكناً. ولكي يحدث ذلك يجب أن يتوقف العنف، وفي وسعنا وقفه. وإذا لم نتخذ إجراءات، فلن يكون هناك شعب سوري أو سورية لإنقاذها – وسيكون ذلك إرث المجلس وعاراً على جيلنا. في أيدينا اليوم اتخاذ المسار الصحيح وتفادي مأساة وشيكة لا رجعة فيها في عصرنا.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/873) ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية، حتى وإن هي تركتنا متألمين أكثر من ذي قبل.

إن وفد بلدي يأخذ الكلمة مرة أخرى إذ يرى أن من مسؤوليتنا، كأعضاء منتخبين في مجلس الأمن، أن نقدم لناخبينا، الأعضاء المجتمعين هنا، رأينا بشأن المسألة قيد النظر، حتى لو لم تتغير الحالة كثيراً منذ آخر مرة ناقشناها فيها. وينحو الناس إلى الاعتقاد بأن قدراً كبيراً من الإنجاز يتحقق في هذه الأنواع من المداولات. وتوفيراً للوقت، كان يمكنني أن أقول إن البيان الذي أدليتُ به في الشهر الماضي (انظر S/PV.7780) يمكن أن يكون بياني اليوم، ولكنني لا أعتقد أن الأمر كذلك، لأن الحالة تكون أكثر مأساوية كل مرة نجتمع فيها. فعندما التقينا قبل أربعة أشهر، وأعتقد أن الموضوع كان عن سورية، تذكرنا كلمات الشاعر الأمريكي روبرت آلان زيمرمان وكلماته المعروفة:

”كم من الناس يجب أن يموتوا حتى يعرف أن أناسا كثيرين جدا قد ماتوا؟“

والتطور الإيجابي الوحيد خلال هذه الشهور الأربعة هو أن السيد زيمرمان، وأقصد بوب ديلان، قد مُنح جائزة نوبل في الآداب. تلك هي الأنباء الوحيدة الطيبة في هذا الصدد.

وهذا السيناريو يزيد من الإحباط. وما زلنا نرى معركة محتدمة خسر فيها الآلاف من المدنيين العزّل حياتهم وهم رهائن حالة ليسوا فيها من الجناة أو المتواطئين معهم. وقد أصبحت هذه الحالة ببساطة واقعهم الذي يسيطر عليه أولئك الذين يتلاعبون بمصالحهم في ذلك الجزء من العالم.

لقد اصطدمت المبادرات العديدة للحوار بشأن سورية بعدم قدرة المجلس على تهدئة الحالة. وعقدت الجمعية العامة أيضاً جلسة غير رسمية بشأن هذا الموضوع، وشهدنا مبادرة من نيوزيلندا، بدعم من العديد من الدول، تهدف إلى إيجاد نقاط تقارب من أجل تحسين الحالة على أرض الواقع بأي طريقة ممكنة. وسعينا إلى إيجاد سبيل يؤثر بعض الشيء – بحيث يتوقف القصف، وبحيث لا يموت الناس دون داع.

وسندعم كل تلك المبادرات، فيجب علينا أن نفعل شيئاً في مواجهة هذا العجز. من الصعب أن نظلّ نكرر خطاباتنا،

مستشهدين بمبادئ القانون الدولي الإنساني دونما إنفاذها. ومن الصعب أن نظلّ نكرر أن الأعمال العدائية يجب أن تتوقف على الفور، وأنه يجب حماية المدنيين وأن مبادئ القانون الإنساني يجب أن تُحترم. قبل بضعة أيام، قال زميلنا الفنزويلي إن المسؤولية عن الأزمة مشتركة بين جميع أعضاء مجلس الأمن، ولكن من المؤكّد أنها تقع بصورة أشد على عاتق أولئك الذين يدعمون أو يمولون أياً من أطراف النزاع. فهم يتحملون مسؤولية أكبر عمّا يجري – إنها مذبحة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تُبرز الإحاطة الإعلامية اليوم مرة أخرى أهوال الحالة في سورية. بعد قرابة ست سنوات، يزداد النزاع وحشية وترويعاً. فالحالة التي تتكشّف حالياً في شرق حلب، حيث يُستخدم وجود بضع مئات من الإرهابيين ذريعة للهجمات العشوائية التي تجلب البؤس والموت على أكثر من ٢٥٠٠٠٠ من المدنيين، تمثّل انحطاطاً جديداً ومزعجاً إلى حدّ كبير. نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا كيف سُمح للحالة بأن تصل إلى هذه الدرجة من السوء، ولكن الأهم من ذلك هو ما الذي سنفعله بشأنها؟

لا يزال تقديم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب السوري يشكل أولوية عاجلة. وستواصل نيوزيلندا العمل مع إسبانيا ومصر بصفتهما شريكين في قيادة نظر المجلس في المسائل الإنسانية في سورية، ولكن ينبغي أن يكون واضحاً للجميع أنه حتى إذا قررت الحكومة السورية، بفعل معجزة ما، أن تتساهل في عرقلتها المتعمدة للمساعدة الإنسانية – ونحن نرى ضآلة الأمل في أن يحصل ذلك – فلا يمكن لذلك وحده أن يُحدث الكثير من التغيير على أرض الواقع إلا إذا توقف إلقاء القنابل واستُعيد وقف الأعمال العدائية.

تلك الحقيقة الأساسية هي التي أدت بنيوزيلندا إلى دفع أعضاء المجلس لكي يُنحّوا جانباً السجل الحديث من الجهود الفاشلة ويركّزوا على ما يمكن للمجلس أن يتفق على القيام به الآن للمساعدة في وقف المذبحة وإفساح المجال للإغاثة الإنسانية والعودة إلى الحوار. نحن نعرف أن ذلك لن يكون سهلاً وأننا سنلقى مقاومة من جهات عدّة. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتبرنا ذلك مسؤوليتنا كعضو في المجلس سعياً إلى إيجاد وسيلة يتصرف بها للمجلس. ولا يقلّ مأساوية عن ذلك استمرارُ عجز أقوى أعضاء المجلس عن التصدي بفعالية لهذه المسألة. يجري حالياً تقديم المصالح السياسية للجمعية العامة على الناس، مرة أخرى، مما يمنع الاتفاق على عمل دولي فعّال.

إننا نشعر بالفزع من أن روسيا لن تتراجع عن هجومها الحالي على شرق حلب لمدة طويلة تكفي للسماح بأن تبدأ بذور السلام بالتجذّر، أو تستخدم نفوذها لتغيير سلوك الحكومة السورية. ربما تعطي الهدن الإنسانية بصيص أمل، ولكن قصف شرق حلب الآن وسكانها المدنيين قد استؤنف. وهو وحشي وقاسٍ وعشوائي. وهو يتعارض جوهرياً مع القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يتوقف. ويجب أيضاً أن نُسجّل شعورنا العميق بخيبة الأمل من أن الأعضاء الدائمين الآخرين رفضوا الانخراط بشكل مجد بشأن الحكم الرئيسي في مشروعنا لما يمكن أن يكون عليه عمل المجلس الفعال، عدا الإصرار على صياغة ثبت بالفعل أنها غير مقبولة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، كانت لدينا حالة غريبة قال فيها أحد جانبي المناقشة إن الفقرة الرئيسية في مشروع قرارنا (S/2016/846) ليست مقبولة لأنها ستؤدي إلى وقف جميع الهجمات الجوية على حلب، في حين قال الجانب الآخر إنها ليست مقبولة لأنها لن تؤدي إلى وقف تلك الهجمات. ولا يمكن أن يكون أيهما على صواب. ومع ذلك، فليس ثمة احتمال لبحث هذين الموقفين غير المتسقين على نحو متبادل.

وندرك أنه لن يكون بوسع مشروع قرار ثالث فاشل يتخذ على مدى عدة أسابيع أن يكون في صالح أي من هذين الموقفين، كما أنه لن يكون في مصلحة الشعب السوري قطعا.

بيد أن المشكلة التي نسعى إلى معالجتها ما تزال قائمة، مثلما نحن حاضرون أيضا. وسنواصل الضغط في سبيل اتخاذ إجراءات سياسية فعالة لوقف الكارثة البادية، في حين سيكون مشروع قرارنا متاحا بوصفه أساسا لاتخاذ الإجراءات الممكنة من قبل المجلس في المستقبل. ولكن لكي يكون أي إجراء يتخذه المجلس فعالا، فإن عليه أن يوحد صفوفه ويرتقي إلى مستوى مسؤولياته بموجب الميثاق. وندرك وجود انقسامات حادة بشأن هذه المسألة الحادة وأنها تعكس الواقع المحزن للوضع الدولي اليوم. لكن وفي حين لا يمكننا الهروب من هذا الواقع، فإن على المجلس أن يكون أكثر من مجرد صدى لتطورات تجري في أماكن أخرى. ويتعين علينا أن نبدي الاستعداد على الأقل للسعي إلى تجاوز الانقسامات وانعدام الثقة الحاليين. وإذا لم نفعل ذلك، فسوف يصدر التاريخ حكما قاسيا على أداء المجلس وأعضائه في التصدي للمأساة السورية.

وتتحمل الأطراف ذات النفوذ على المتحاربين في الميدان وأولئك المتورطين بشكل مباشر في النزاع المسؤولية عن المذابح الجارية، غير أن أعضاء المجلس يتحملون المسؤولية عن كيفية استجابة المجلس أو عجزه عن الاستجابة.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للاتحاد الروسي.

ويعني ذلك أنه يتعين عليّ مناقشة بيان السيد أوبراين. ولعل زملائي في المجلس قد لاحظوا أن روسيا تحاول تفادي انتقاد الدور القيادي للأمم المتحدة. ونحن نعاني بشدة في جهودنا الرامية إلى العمل مع موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، وخاصة مع الموجودين في الميدان. وندرك كم هو صعب وخطير عملهم، ومدى صعوبة الظروف التي يعملون فيها في سورية، حيث أنهم على اتصال مستمر مع سفارتنا التي تبذل كل ما وسعها لمساعدتهم على تحقيق نتائج عملية في جهودهم الإنسانية المبذولة في الأراضي السورية.

غير أن بيان السيد أوبراين اليوم يرغمني على الإدلاء ببعض التعليقات النقدية، وخصوصا ابتسامته المستهزئة التي توحي بأن موظفي الأمم المتحدة معصومون من الخطأ. ولا أرى أن هناك ما يستدعي الابتسام أصلا.

فإن شئنا التبشير لذهبنا إلى الكنيسة، وإن أردنا أن نستمع إلى الشعر، فسنذهب إلى المسرح. وحين ندعو موظفي الأمم المتحدة، وخاصة كبار موظفي الأمانة العامة إلى مجلس الأمن، فإننا نتوقع تحليلا موضوعيا لما حدث، غير أن من الواضح أننا لم نحصل عليه من السيد أوبراين. ولديّ الكثير مما سأقوله و لم يشمله بيانه الذي اتسم بالحشو نوعا ما.

وبفضل العمل النشط للخبراء الروس، ارتفع عدد أماكن الإيواء السورية المشمولة الآن بوقف إطلاق النار إلى ٨٤٧ مكان. وأعربت نحو ٧٠ من الجماعات المعارضة عن رغبتها في الانضمام إلى وقف الأعمال العدائية. وما تزال المفاوضات مستمرة مع قادة الجماعات المسلحة في محافظات حمص وحماة وحلب والقنيطرة. وتقدم روسيا المساعدة الإنسانية إلى السوريين بالتعاون مع الحكومة والمنظمات الاجتماعية. وانضم شركاؤنا الأجانب إلى جهودنا. وتوفرت إمدادات من الأغذية والمعدات الطبية تزن كثيرا من الأطنان تم توفيرها، بما في ذلك بمشاركة المركز الروسي للمصالحة في حميميم.

وتواصل روسيا بذل كل ما في وسعها لتخفيف حالة المقيمين في حلب التي تسيطر على الأنحاء الشرقية منها الجماعات المسلحة التي تقودها الجماعة الإرهابية – جبهة النصرة. وفي الأسبوع الماضي، واستجابة لنداء الأمم المتحدة وفي بادرة على حسن النية، أُتخذ قرار بوقف جميع الرحلات الجوية الروسية ورحلات القوات الجوية السورية في منطقة حلب ابتداءا من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٠/٠٠ بالتوقيت المحلي. فلا تحلق الطائرات في ما يقرب من المدينة بمسافة ١٠ كيلومترات، ودخل ذلك الوقف الاختياري للرحلات الجوية الآن يومه الثامن.

و لم يقل السيد أوبراين ولو كلمة واحدة عن هذا الوقف الاختياري، بل نوه بيانه ضمنا إلى أن الضربات الجوية لم تتوقف يوما واحدا، بل ربما تكون مستمرة ونحن نتكلم الآن. وإن كانت لديه أدلة على حدوث أي ضربات جوية فليقدمها بأي من السبل. وبعبارة أخرى، إذا كان يخالفنا الرأي بأنه لم تحدث أي ضربات جوية خلال الأيام الثمانية الماضية، فأرجو منه أن يقدم الدليل على ذلك. وإذا لم يكن يملك الأدلة على الحقيقة القائلة بأنه لم تحدث أي ضربات جوية لمدة ثمانية أيام، فإن ذلك يطعن في نزاهة بيانه كله. وتكلم عن منطقة شرق حلب وكأنها كانت تحت هجوم مستمر بواسطة الأسلحة الكيميائية. وأطلب منه تقديم دليل واحد فقط على ذلك. وينبغي له أن يفهم أنه ليس هنا لسرد قصة رائعة، بل لتقديم تقرير عن حقائق الحالة. وتكلم وكأن المقيمين في شرق حلب كانوا يجلسون هناك وهم يتوقعون انفجار الأسلحة الكيميائية فوق رؤوسهم في أي لحظة. فليقدّم دليلا واحد فقط يؤكد ذلك، وإما فعليه التخلي عن هذا النوع من الروايات أو القصص التي قد ينتهي به الأمر يوما إلى كتابتها بالفعل.

فعلى امتداد ثلاثة أيام – اعتبارا من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر – بدأت هدنة إنسانية مدتها ١١ ساعة يوميا يتم تمديدها على أساس يومي. ومع ذلك، تفاقمت الحالة في حلب نتيجة لعدم تحقيق الوعد الذي طال أمده بفصل المعارضة المعتدلة من جبهة النصرة. و لم يف الجانب الأمريكي بالتزامه في ذلك الصدد. وكان التفسير المحدد ذلك هو أن تلك العملية ستتطلب حظر الطيران لمدة سبعة أيام لكي يتسنى فصل المعتدلين من الإرهابيين. وبالرغم من أن الحظر الاختياري المفروض من جانبي روسيا وسورية على الطيران العسكري في حلب قد دخل يومه الثامن الآن، إلا أنه لم يتم فصل المعتدلين من الإرهابيين بعد. ونأمل أن تتمكن المناقشات المعقودة بصيغة لوزان من المضي في ذلك الاتجاه.

وكانت هناك محاولة خلال الهدنة الإنسانية لتنظيم الإجلاء الطبي الذي ما فتئ موظفو الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني يزعمون أهميته. وتم تجهيز الحافلات والمركبات الطبية لنقل المرضى والجرحى بالفعل. وبالنسبة للمدنيين الذين يرغبون مغادرة المدينة، تم تجهيز ستة ممرات إنسانية بمراكز لتوفير الوجبات الغذائية الساخنة والإسعافات الأولية. وتم أيضا توفير أسرّة إضافية في المستشفيات في غرب مدينة حلب. ولتمكين المقاتلين من مغادرة المدينة والسفر باتجاه الحدود التركية أو إدلب دون عوائق، تم فتح ممرين في منطقة طريق الكاستيلو وسوق الهال. وسحبت قيادة الجيش السوري قواتها على مسافة من ممرات الخروج حتى يمكن للمقاتلين مغادرة حلب بأمان وتجنب الاستفزازات المحتملة.

ولكن كيف تطورت الأحداث منذ ذلك الحين؟ وبعد أربعة أيام أعلن ممثلو الأمم المتحدة فجأة أن شخصين فقط قد وافقا على مغادرة المدينة. ومن ثم يبدوا أن هذين الشخصين قد غيرا رأيهما فيما يبدو. فما الذي حدث لأولئك الـ ٢٠٠ شخص من المرضى والجرحى الذين تأكد أنهم كانوا بحاجة ماسة إلى المساعدة وطُلب إلى روسيا وقف الغارات الجوية لأجلهم؟ وبدلا من تمكيننا من تنفيذ الإجلاء الطبي، بدأت الجماعات المسلحة غير الشرعية تطالب بتوفير المسكنات والمضادات الحيوية في شرق حلب وأن يحصل المقاتلون الجرحى على المساعدة الطبية. وهذا ما شارك فيه أيضا مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية – الذي تخلى مؤخرا تقريبا عن توجيه عمله الأساسي بشأن التوصل إلى تسوية سياسية واتخذ مسارا موازيا بمحض إرادته. وبصراحة، فإننا لا ندري من الذي يتولى إدارة جهود الأمم المتحدة في سورية. هل هو السيد أوبريان أم السيد إيغلاند؟ فالسيد إيغلاند يعطي الجميع انطباعا بأنه هو الذي يسيّر العمل الإنساني في هذا المجال الحاسم. وبات موظفو الأمم المتحدة في سورية في ارتباك تام.

وتمكنت المعارضة المسلحة التي يوجد في صفوفها الإرهابيون من قطع الممرات الإنسانية وإطلاق النيران عليها، في حين شرع الجهاديون في تنظيم عمليات الإعدام. وبغرض الاستفادة من التهدئة بدأت جماعات التمرد تعيد تجميع صفوفها استعدادا لشن عمليات هجومية فاعلة تهدف إلى اختراق الخط الأمامي. ورفض مقاتلو جبهة النصر وأتباعهم العروض التي قدمها لهم المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بضمان خروجهم من حلب. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن القائد الميداني لحركة نور الدين زنكي – دون انتظار نهاية الهدنة الإنسانية – بدء المعركة الحاسمة على حلب. وصدرت نشرة صحفية بالاشتراك من قبل ممثلي الائتلاف الوطني السوري والجيش السوري الحر شنت هجوما عنيفا على مبادرة الأمم المتحدة الإنسانية.

وثبت أن الجماعات المسلحة غير المشروعة، إلى جانب أحد المجالس المحلية في حلب عزمهما على استخدام المقيمين بوصفهم أداة للمساومة ودروعا بشرية يحتميان بها. وبالمناسبة، فإن هذه الحقيقة الواضحة لم ترد أبدا في أي من تقارير الأمين العام أو الإحاطات الإعلامية التي يقدمها السيد أوبراين. وفي الوقت ذاته فإما أن داعمي تلك الجماعات الأجانب الموجودين في شرق حلب غير قادرين على ممارسة أي تأثير إيجابي على المتمردين وإقناعهم بوقف القصف وإطلاق سراح المدنيين أو مغادرة المدينة نفسها، أو أنهم غير راغبين في ذلك أصلا. وعلاوة على ذلك، ما تزال هذه الجماعات تحصل على الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك اثنتان من القذائف المضادة للدبابات ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة الأمريكية الصنع.

ويؤسفنا أن نختتم بالقول أن الأمم المتحدة لم تفكر على نحو سليم أثناء عملية نقل المرضى والجرحى.

وعملها مع جماعات المعارضة والمجلس المحلي في المدينة يتم تجاهله. و لم تمارس الأمم المتحدة الضغط المطلوب على الجهات الراعية للجماعات المسلحة غير الشرعية لتأمين تعاونها مع العاملين في المجال الإنساني. وفي الوقت نفسه، بدأت محاولات تحويل المسؤولية عن المشكلة إلى آخرين. كما قدمت مزاعم لا تدعمها أي براهين بافتراض أن الجرحى يخشون مغادرة شرق حلب خوفاً من التعرض لنوع من الانتقام من الحكومة السورية. وبدأوا يطلبون منا ضمانات أمنية إضافية للمُرَحَّلين، متجاهلين كون تلك الضمانات قد أعطيت لهم منذ فترة طويلة بالفعل.

كما أهدرت فرصة حقيقية أخرى لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في حلب. وأوجه القصور في أداء موظفي الأمم المتحدة مخيبة للآمال. فبعد طلب مساعدة روسيا في تنفيذ مبادراتهم غير المدروسة بشكل كاف، لم يستطيعوا أداء الجزء الخاص بهم من العمل.وهذا نهج غير مهني بالمرة كلفنا ثمنا باهظا في بعض الأحيان. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب ثلاثة من مسؤولي مركز المصالحة في هميميم أثناء أداء عملهم، بينما كانوا يعدون العدة للإجلاء الطبي. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدم السيد أوبراين بياناً حاول فيه توزيع المسؤولية عن فشل تدابير الإخلاء بالتساوي بين المجلس المحلي لحلب والمتمردين والحكومة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دمشق لم تعترض إلا على الربط المصطنع بين مسائل الإخلاء الطبي وتوفير الأدوية. وبشكل عام، فقد أبدت الحكومة نية حسنة وتوجها بناء، ونحن نعمل معها بشكل مثمر جداً بهذا الشأن.

وما زلنا منفتحين للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في كل المسائل ذات الصلة بمساعدة من يحتاجون للمساعدة. وفي الوقت نفسه، ما زلنا ننتظر جهداً حقيقياً من جانب المعارضة ورعاتها، الذين لم يفعلوا شيئاً حتى الآن سوى إثارة العراقيل وتعطيل العمليات الإنسانية وتهديد العاملين في المجال الإنساني. وفي المستقبل، نعتقد أنه سيكون من المستصوب عدم تطبيق أي توقف إنساني إلا مصحوباً بضمانات صارمة من الأمم المتحدة باستعدادها للإخلاء الطبي.

إن الموقف السلبي تجاه التهدئة المحلية من جانب بعض شركائنا، وللأسف، بعض ممثلي الأمم المتحدة، هو أمر غير مفهوم. فهذه الممارسة، التي يعتبر إنهاء حصار داريا مثالاً ناجحاً لها، من شأنها أن تمكننا من إعادة الأوضاع إلى طبيعتها من خلال اتفاقات مباشرة مع السكان المحليين. ولكن في هذه اللحظة، يقتصر إخلاء المتمردين على المتشددين الذين يتعذر التوفيق بينهم، ومعظمهم من جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام والنصرة، الذين لا يبدون استعداداً لإلقاء أسلحتهم. والمدنيون المسالمون باقون في منازلهم.

أي تهجير قسري هذا الذي نتحدث عنه؟ يبدو أن هناك من يود أن يرى الوضع الإنساني في المدن المتأزمة يراوح مكانه. هل يريد أحد الوقوف مع المتمردين وتقوية موقفهم؟ هذا موقف ذو وجهين لا علاقة له برعاية السكان.

وعلى الرغم من وعود بعض أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية بالعمل مع إرهابيي أحرار الشام، لاتزال الجيوب الشيعية في الفواح وكفرايا على قائمة المناطق الأكثر إشكالية. فلم ننجح في إقناع تركيا بفتح معبر نصيبين – القامشلي الحدودي، ونتيجة لذلك، كان علينا نقل المساعدات إلى محافظة الحسكة جواً.

وفي مناقشة الوضع الإنساني في سورية، لا يفوتنا أن نذكر أثر الجزاءات الاقتصادية والتجارية الأحادية الجانب ضد دمشق. وضحاياها هم السوريون العاديون الذين يعانون تحت الحصار نتيجة للتدهور المستمر للبنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية في البلاد، والتي كانت على مستوى عال جداً قبل بدء النزاع.

ولا يمكننا أن نتفق مع ما خلص إليه تقرير الأمين العام (S/2016/873) من أنه يتعذر إحراز تقدم على المسار السياسي قبل استعادة وقف الأعمال القتالية. فهذا يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي لا يتضمن مثل هذا الربط. والتسوية السياسية ينبغي أن تكون على رأس الأولويات، بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك لمجلس الأمن. والأمر نفسه ينطبق على المعركة ضد الإرهاب. ونُهجِنا في حل القضايا الأساسية يجب أن تكون موحدة عوضاً عن التذبذب وفقاً للمزاج الجيوسياسي في عاصمة أو أخرى.

ختاماً، أود أن أتحدث بإيجاز عن مبادرة نيوزيلندا. نحن ممتنون لوفد نيوزيلندا لمحاولته إيجاد موقف يمكن أن يتحد حوله أعضاء مجلس الأمن، موقف يمكننا جميعاً بطريقة ما من اتخاذ خطوة نحو تسوية سياسية في سورية وتخفيف الوضع الإنساني هناك. لكن أي محاولة من هذا القبيل يجب أن تجيب على السؤال الأساسي – كيف يمكننا مواصلة مكافحة الإرهاب في إطار البارامترات المقترحة؟

في رأينا أن المواقف الأساسية – التي نتفق بشأنها جميعاً؛ وتأكدت في قرار المجلس بالإجماع – تتمثل في ضرورة حرمان الإرهابيين في كل من سورية والعراق من ملاذاتهم الآمنة، وأن نظام وقف إطلاق النار يجب ألا ينطبق على المنظمتين الإرهابيتين جبهة النصرة وداعش. وهذا يعني أننا يجب أن نستمر في محاربة الإرهابيين دائماً أياً كانت نظم وقف إطلاق النار المطبقة. وقد لاحظنا مع الأسف أنه عند العمل بهذه النظم، نجد الإرهابيين، وبعض المنظمات المتعاونة معهم، قادرين على إعادة تنظيم صفوفهم واستجماع قوتهم والعودة للظهور بمستوى جديد من النشاط المتشدد. فإذا كان يمكن إطلاق مشروع من شأنه أن يمكننا من محاربة الإرهابيين على نطاق واسع في الوقت الذي يحسن الوضع الإنساني ويضعنا على مسار التسوية السياسية، سنكون جميعاً في غاية الامتنان.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ما كنت أنوي أن أتكلم اليوم. ظننت أنها ستكون إحدى مناسبات الدخول في مشاورات مغلقة والتحدث إلى

بعضنا البعض عوضاً عن الملأ. ولكنني أجد نفسي مضطرة، بسبب البيان الذي أدلى به ممثل روسيا والهجوم على الأمم المتحدة التي تحاول بحسن نية الوصول إلى من تشتد حاجتهم إلى المساعدة والتي أعتقد أنها لم تفعل ما يكفي لتسليط الضوء على موقف عضو دائم في مجلس الأمن. فهي تحاول على مدار الساعة العمل مع الجماعات المسلحة، ومع البلدان التي حاولت بسط نفوذها، ومع الاتحاد الروسي، و لم تُبلّغ أبداً بماهية خطط الاتحاد الروسي. روسيا تقرر التوقف، ثم تقرر انتهاء التوقف، وتفرض أمراً واقعاً على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على الرغم من وجود مسؤولي الأمم المتحدة هناك، عرضة للخطر، على أرض الواقع، في محاولة لعقد صفقة من أجل الفئات الأكثر ضعفاً.

وأود الرد ببعض الملاحظات. أظن أن ما سمعناه للتو فيما يتعلق بمشروع قرار نيوزيلندا (S/2016/846) أنه إذا كان يمكن إنتاج مشروع قرار يصادق على ما يقوم به الاتحاد الروسي، فسيسعده أن يؤيده. وينبغي أن يأخذ ممثل نيوزيلندا ذلك في الاعتبار. وأود أن أقول – لأنه كان من بين ما ذكره وكيل الأمين العام قصف غرب حلب انطلاقاً من شرقها، وكان ذلك أيضاً من الأمور التي أطال سفير الاتحاد الروسي الحديث عنها – أننا ندين قصف المناطق المدنية في غرب حلب. أنه أمر مشين. فهل روسيا مستعدة لإدانة أي قصف جوي لشرق حلب؟ هل تعتقد روسيا أن كل الأطفال الذين يُقتلون في شرق حلب هم أنفسهم أعضاء في تنظيم القاعدة؟ هل هذا هو ما يحدث – يخرج الرضيع من رحم أمه فيكون عضواً في تنظيم القاعدة، أهكذا من البداية؟

بطبيعة الحال، روسيا لا يمكن أن تدين القصف والقصف الجوي الممنهج لشرق حلب، لأن روسيا هي من يقوم بهذا القصف الممنهج لشرق حلب، ولأن روسيا أدخلت في النزاع أسلحة لم يستخدمها حتى النظام السوري الوحشي من قبل أبداً – أسلحة خارقة للتحصينات تم تصميمها لضرب أسر يتكدس أفرادها، ومستشفيات بات يتعين إعادة بناء عدة طوابق أسفل أقبيتها. وهي مصممة لاستهداف أناس يختبئون في ملاجئ تحت الأرض. فهي ليست مصممة لاستهداف الإرهابيين ولكن لقهر شرق حلب عسكرياً بجعل مدنييها يخضعون ويلتمسون الغوث.

إن ما يسبب الذهول ويثير القلق في العرض الذي سمعناه اليوم هو أن ما تريده روسيا من الأمم المتحدة حقاً هو الإقرار بالفضل. تهانينا لروسيا، لقد توقفت عن استخدام الأسلحة الخارقة يومين. شكراً لكم لعدم استخدام القنابل العنقودية في المناطق المدنية. شكرا لكم على استخدام اليد الوحشية فيما يتعلق بالأسلحة الخارقة للتحصينات. ما من أحد يتلقى التهاني والاعتراف بالفضل لعدم ارتكاب جرائم حرب ليوم أو أسبوع. ما هكذا تكون هيكلة النظام الدولي، ولا ينبغي أن يكون كذلك أبداً. فإذا كنا نبحث عن مؤشر على نوايا روسيا، كما سمعنا من وكيل الأمين العام أوبراين، لدينا المنشور الذي أسقطته الطائرات الروسية والسورية.

ومما يقال في المجلس يبدو الأمر وكأنه عمل خير لدرجة يظن معها المرء أن روسيا هي الصليب الأحمر.

هاكم المنشورات التي يلقونها على المسرح الفعلي حيث يعيش المدنيون اليائسون. سأقرأ من المنشور الذي يقول:

”هذا أملكم الأخير. فلتنقذوا أنفسكم. إن لم تغادروا هذه المناطق على وجه السرعة، ستبادون. لقد فتحنا ممرا آمنا لخروجكم. فلتتخذوا قرارا سريعا. فلتنقذوا أنفسكم. تعلمون أن الجميع قد تخلوا عنكم. تركوكم وحدكم لمواجهة الموت ولن يقدم لكم أحد المساعدة“.

هل بوسع السفير الروسي أن يسجل في محضر الجلسة أن روسيا لا علاقة لها بهذه المنشورات التي أُلقيت من الطائرات

الروسية والسورية؟ وأسأل أولئك الذين يدعمون النظام السوري في المجلس: هل سيدعمون أيضا منشورا كهذا؟ لا يمكن لروسيا الجمع بين خيارين متناقضين، أي التظاهر بالاهتمام برفاه السكان في شرق حلب، بينما في نفس الوقت تهدد بإبادة من يبقون في ديارهم.

لقد أعلن ممثل روسيا عن فتح ستة ممرات إنسانية وحث الأشخاص بمن فيهم الذين يحملون السلاح وكذلك وحدات الإجلاء الطبي على استخدام هذه الممرات للخروج. وعملنا بجد مع الأمم المتحدة وغيرها في محاولة لاستخدام كل نفوذ لدينا لتنفيذ ذلك. وهنا، واجهنا تحديا. إن الهلع يتملك أسر أولئك الذين يحتاجون إلى إجلاء طبي – أو كما قيل اليوم ”من يسمون بالجرحى“ – إنهم ليسوا من يسمون بالجرحى؛ إنهم الجرحى بفعل القنابل التي أسقطتموها، سيدي – وذلك على الرغم من إصاباتهم الخطيرة والتي ربما تهدد حياتهم. فقد جعلهم هذا الهلع لا يأمنون للأشخاص الذين كانوا يقصفون أحياءهم. هذه حقيقة مؤسفة لكنها ليست دربا من الجنون. فكيف سيكون رد فعلنا لو كنا هناك وتعرضنا للحصار؛ وإذا كانت روسيا والنظام السوري يرفضان السماح بدخول الغذاء منذ ٧ تموز/يوليه؛ وإذا أُرسلت منشورات تهدد بالإبادة؛ ولو قيل لنا: ”هذه هي الممرات الستة لخروجكم. فلتأتوا وتثقوا بنا. لدينا هدف إنساني؛ إننا نريد مساعدتكم فيما يتعلق بالمسائل الطبية“.

وأعربنا عن تأييدنا لذلك لأننا كنا متلهفين أيضا لإخراج هؤلاء الأشخاص وأردنا أن ندعم منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة في جهودهما التكتيكية في الميدان. وهم لا يصبحون ”من يُسمون بالجرحى“ لمجرد أنهم يشعرون بالهلع من أن يكون مصيرهم كمصير الأشخاص الذين ظهروا في الصور التي التقطها مصور أطلق على نفسه اسم قيصر. إنهم جرحى ويائسون ويشعرون بالرعب من أن يسحقهم الاتحاد الروسي والنظام السوري.

لقد تكلما اليوم كثيرا عن جانبي حلب لكن وكيل الأمين العام أوبراين أشار أيضا إلى أعمال قصف في إدلب. وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس الذين لم يفعلوا ذلك بعد – ومن الصعب جدا أن يحمل المرء نفسه على القيام بذلك – أن يشاهدوا الصور التي تظهر ما حدث في حاس اليوم. انظروا إلى الأطفال الذين يحملون حقائبهم على ظهورهم – وقد تجمدوا من شدة البرد – وهم يحاولون الذهاب إلى المدرسة قبل أن يضربهم الاتحاد الروسي أو النظام السوري بالقنابل. أكثر من ١٢ قنبلة مظلية سقطت على إحدى المدارس اليوم. هذه ليست قصصا من التاريخ. إنها ليست سريبرينيتسا قبل ٢٠ عاما. إنها ليست رواندا قبل ٢٢ عاماً. إنها غروزني، ولكنها اليوم وفي شرق حلب.

قال سفير الاتحاد الروسي إنه إذا كنا بحاجة إلى الوعظ، فلنذهب إلى الكنيسة. وبالنظر إلى ما يحدث، أعتقد أنه قد يكون من المفيد إن ذهب المزيد من الناس إلى الكنائس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد ذكرتم، سيدي، أنه ينبغي للأمم المتحدة الالتزام بالحقائق. واليوم، التزم ستيفن أوبراين بشدة بالحقائق. والمشكلة بالنسبة لكم، السيد الرئيس، هي أن هذه الحقائق لا تروق لكم. وأود أن أكرر فحسب ثلاث حقائق دونتها من البيان الذي أدلى به ستيفن. وهي جميعا حقائق واقعية، تتناقض بصورة صارخة مع المسرح الخيالي السيريالي العبثي الذي تكلمنا عنه روسيا.

الحقيقة الأولى هي أن حلب أصبحت منطقة قتل حيث لقي ٤٠٠ شخص – الكثير جدا منهم من الأطفال – حتفهم منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها ستيفن إلى المجلس (انظر S/PV.7780) والحقيقة الثانية هي أن القوات السورية والروسية لا توفر الحماية للمنشآت الطبية، بل أنها تهاجم المستشفيات عمدا. والحقيقة الثالثة تتعلق بالمنشور الشائن الذي يقول ”هذا أملكم الأخير؛ ستبادون“. تلك هي الحقائق الثلاث. وكل ما عدا ذلك مما قاله

ستيفن هو حقائق تتسق مع معلوماتي وشواغلي، ولكنها ليست الحقائق التي تروق لروسيا. من المحبط أن نرى المستوى الذي تنحدر إليه روسيا، دفاعا عما لا يمكن تبريره.

فما الذي ينبغي أن يحدث الآن للسماح بوصول المساعدات الإنسانية؟ هناك ثلاثة أمور لا بد أن تحدث. الخطوة الأولى تتطلب الوقف الفوري للقصف – كما ذكر ستيفن – في كل مكان: في إدلب وشرق حلب وفي جميع أنحاء سورية. والخطوة الثانية تتطلب من روسيا استخدام نفوذها لدى النظام السوري لحمله على التعاون مع جميع وكالات المعونة التي تسعى إلى إدخال معونات إلى سورية. والخطوة الثالثة تتطلب السماح بفترات هدنة إنسانية حقيقية ومجدية، تدوم لوقت كاف ويجري تنسيقها مع الأمم المتحدة بحيث يمكن إدخال المعونات وخروج الأشخاص الذين يحتاجون إلى الإجلاء الطبي.

فما الذي ينبغي لنا نحن، في مجلس الأمن، أن نفعله حيال ذلك؟ أتفق إلى حد بعيد مع كل شيء تقريبا قاله ممثل نيوزيلندا. فأنا، مثل جيرارد، قد هالني أن روسيا لن تتراجع. وأشعر بالجزع إزاء أن روسيا استخدمت حق النقض ضد مشروع قرار معتدل ومعقول للغاية. واختلف مع جيرارد في النقطة التي تتعلق بأن هناك نوعا من التناظر بين من يمنعون اتخاذ قرار لسبب ما وبين من يمنعونه لسبب آخر. لا يوجد أي تناظر بين من يدعون إلى وقف القصف وبين أولئك الذين يقولون إن القصف يجب أن يستمر. والمملكة المتحدة ستدعم أي جهد لوقف القصف وأي مشروع قرار يوضح بما فيه الكفاية أن الخطوة الأولى يجب أن تتمثل في وضع حد للقصف. ويجب ألا نحاول إيجاد موقف وسط بين الموقف المؤيد لوقف القصف وذاك المعارض لوقفه. لا يمكن القيام بذلك وينبغي لنا ألا نحاول مجرد المحاولة.

أخيراً، إن النقطة الوحيدة التي اتفق فيها مع فيتالي تتعلق بمكافحة الإرهاب. وأعتقد أننا جميعا متفقون على ذلك. ونود جميعا أن نرى دحر الإرهاب في سورية وفي كل مكان آخر. وليس هذا ما يفرقنا، لكن ذلك ليس المسألة الحقيقية. فنحن نرى أن هناك حوالي ٢٠٠ إرهابي من جبهة النصرة في شرق مدينة حلب. ولكن روسيا لديها رأي مختلف قليلاً وتقول إن عددهم يبلغ قرابة الألف. فلنتفق مع روسيا في أن عددهم ألف إرهابي. ولكن هذا الرقم لا يمثل سوى جزء من المائة من عدد الأطفال في شرق حلب. إن هناك ١٠٠ ٠٠٠ طفل في شرق حلب. وإن كان الهدف الحقيقي للعمل العسكري هو الألف إرهابي، فلماذا تُستخدم القنابل العسكرية بشكل عشوائي للغاية؟ ولماذا تُستخدم القنابل الخارقة للتحصينات المُصممة لتدمير أكثر من مجرد أهداف دقيقة للغاية؟ هذه استراتيجية عسكرية لا يمكن تبريرها في شرق حلب. فكم عدد الإرهابيين حقا من بين الأشخاص الذين كانوا متواجدين في تلك المدرسة في إدلب اليوم؟ أظن أن الجواب لا أحد.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بصفتي ممثلا لبلد يلتزم التزاما عميقا بالأمم المتحدة وقيمها، أود توضيح عدة نقاط.

أولاً، أشكر السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية وشجاعته وعلى العمل الذي يضطلع به هو وفريقه. وحينما يتم التشكيك في مصداقية مكتب رئيسي تابع للأمم المتحدة بهذه الطريقة، فلا بد من الدفاع عنه. وهذا ما أود القيام به علنا اليوم في الدفاع عن أعمال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإشادة بعمل جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يعرضون حياتهم للخطر كل يوم وليلة لإنقاذ الآخرين.

وأعتقد أن ذلك يستحق الدعم من مجتمع الأمم.

ونحن ندرك جميعا أن ما يسمى بالهدنات الإنسانية، التي يقررها جانب واحد دون التشاور المسبق على الإطلاق، ليست حلاً. إنها موضح ترحيب، بطبيعة الحال، لكنها ليست

الترياق. ونعلم جميعا أنه من المستحيل الحصول على إذن في غضون بضع ساعات للسماح بدخول العاملين في المجالات الإنسانية وإجلاء الجرحى وأسرهم. وإلقاء اللوم على الأمم المتحدة في مثل هذه العوامل الموضوعية أشبه بإطلاق النار على سيارة الاسعاف، مجازيا وحرفيا على حد سواء، لأننا نعلم أن المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية غالباً ما يكونون هدفا لضربات جوية متعمدة. والمفتاح لكل ذلك يكمن في وضع حد للأعمال القتالية، وعلى وجه الخصوص، القصف بالقنابل. هذا هو الأساس الذي يمكن أن نبني عليه. لذلك، من الملحّ ممارسة أقصى الضغوط السياسية على النظام ومؤيديه. وهذا هو الهدف من الجلسة الأخيرة للجمعية العامة بعد أن مارست روسيا حق النقض ضد مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا وإسبانيا.

إن هذه الضغوط يجب أن تزداد حتى تتوقف المأساة التي تجري في حلب. ولا يمكننا أن نتخلى عن ذلك. لقد قلت وسوف أكرر القول إن حلب بالنسبة إلى سورية هي كما كانت سراييفو بالنسبة إلى البوسنة وغورنيكا بالنسبة إلى إسبانيا. وهذا يعني أنه يجب اعتبار الحالة القائمة مأساة إنسانية على نطاق واسع – جحر أسود يبتلع ويدمر جميع القيم العزيزة على الأمم المتحدة، ويسفر عن عهد بأنه ستحدث مأساة مروعة إذا فشلنا في العمل الآن.

كما أود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة حول مسألة الإرهاب. لقد أبديت هذه التعليقات من قبل في هذا المنتدى. إن حلب لا تساعد على مكافحة الإرهاب – وهي مسألة ينبغي، في الواقع، أن توحد المجتمع الدولي بأسره – ولكن حلب أيضا تساعد بانتظام على حفز التطرف، واستطراداً، الإرهاب. وسوف أردد كلمات وزير خارجية بلدي الذي قال في هذه القاعة (انظر S/PV.7785) إن معركة حلب هي هدية للإرهابيين، ونحن نصبح ضحايا للهجمات الإرهابية، مثل فرنسا، التي تدفع الثمن. فبالنسبة إليّ وإلى بلدي، هذه مسألة تؤثر على أمننا الوطني.

وتعليقي الثاني يتصل بمجال المساعدات الإنسانية. أود ببساطة الإشارة إلى أننا جميعا نعلم – ودعونا هنا نسمي الأسماء بأسمائها حتى يتسنى لنا إحراز قدر من التقدم – أن النظام السوري ومؤيديه مسؤولون عن عرقلة المساعدات الإنسانية. سبق لي أن ذكرت ذلك هنا. ومن غير العدل تماماً والأمر في غير محله إلقاء اللوم على الأمم المتحدة عندما يكون العاملون في المجال الإنساني موجودين على الخطوط الأمامية في محاولة لإنقاذ الأرواح.

وأخيراً، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا بشأن الانتهاكات التي ترتكب يوميا في سورية. وإذا كنا وبقية العالم نؤمن بأعمال الأمم المتحدة وبالقيم التي توحد بيننا كمنظمة، يجب أن نفعل شيئا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فسوف نتحمل المسؤولية الجماعية والفردية لفترة طويلة مقبلة. وفي هذا الصدد، لم يخطئ المفوض السامي لحقوق الإنسان عندما تكلم عن الجرائم التي لم يسبق ارتكابها على الاطلاق، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لقد ذكر أنه يجب إلقاء الضوء على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والإفلات من العقاب والوهن لا يمكنهما أن يكونا خياراً عندما نواجه مأساة مثل المأساة التي تحدث في حلب. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا باتخاذ مجلس حقوق الإنسان قرارا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (A/HRC/RES/S-25/1) يطالب بأن تجري لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تحقيقا مستقلا خاصا عن الأحداث الجارية في حلب، وتحديد من يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه، سوف نولي اهتماما خاصا للنتائج التي سيتوصل إليها مجلس التحقيق الداخلي، الذي أنشأه الأمين العام بعد القصف بالقنابل على قافلة للمساعدات تابعة للأمم

المتحدة والصليب الأحمر بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر في شمال غربي حلب، حيث تسبب على ما أذكر بمقتل أكثر من ٢٠ شخصا. وتوخيا للايجاز، فإن المسؤولية تقع على عاتق أطراف الصراع عن حماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية والرعاية الطبية. وحماية العاملين خاصة في المجال الإنساني – حسبما ينص عليه القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن العاملين في مجال الرعاية الصحية، والبنية التحتية – أمر حيوي. ويجب علينا أن نوجه نداء قويا بالوقف الفوري للهجمات على هؤلاء العاملين والبنية التحتية.

مرة أخرى، تدعو فرنسا النظام السوري وروسيا إلى وضع حد للقصف الجوي على حلب، ليس لبضع ساعات فحسب، والالتزام على هذا الأساس مع البقية منا بإرساء المرحلة الانتقالية السياسية المطلوبة من أجل إيجاد حل سياسي حقيقي للأزمة في سورية. وطالما لم يحدث ذلك والمأساة في حلب تتواصل، يجب استمرار الضغط السياسي وسوف يزداد. وعلى غرار العديد من الآخرين، أود أن أوجه نداء آخر، نأمل أن يكون أعلى صوتا ويجري الاصغاء والاستجابة له بطريقة ملموسة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الاعلامية. إن الوضع في سورية، وخاصة في حلب، ما فتئ يزداد حدة وقد أدى إلى وضع إنساني خطير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا ويتخذ إجراءات سريعة لتخفيف حدة التوترات.

وترحب الصين بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها الحكومتان السورية والروسية تجاه الحالة الانسانية الطارئة من أجل مساعدة الأمم المتحدة في إجلاء المرضى والجرحى. ومع ذلك، ونظرا لحقيقة أن تلك المبادرة لم تلق استجابة من الأطراف الأخرى في سورية، فإن تنفيذ عملية الأمم المتحدة لإجلاء المرضى والجرحى واجه الفشل. وتدعو الصين الأطراف في سورية إلى التنفيذ الفعال للاتفاق على وقف الأعمال القتالية، والعمل بنشاط مع الأمم المتحدة لتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق وقف إطلاق النار الذي سيعمل على تخفيف حدة الوضع الإنساني، والدفع قدما بعملية إيجاد حل سياسي.

في ما يتعلق بمسألة سورية، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بإيجاد حل سياسي، وهو نهاية المطاف لتسوية الوضع الراهن. وينبغي بذل الجهود لتشجيع الأطراف في سورية على حل خلافاتها من خلال الحوار. ويجب أن تركز هذه الجهود بطريقة متوازنة على المسارات الأربعة ألا وهي وقف إطلاق النار، وإجراء مفاوضات سياسية، والقيام بعمليات الإغاثة الإنسانية، واعتماد جوانب التآزر لمكافحة الإرهاب. وترحب الصين بالجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية في لوزان وجنيف، وتأمل أن تتوصل الأطراف المعنية قريبا إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة بغية تخفيف حدة التوترات، ومساعدة الأطراف على استئناف المفاوضات، والتوصل عن طريق عملية سياسية بقيادة سورية إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف المعنية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للوضع الإنساني في سورية.

وإن الهجمات الإرهابية المتواصلة التي يشنها ارهابيون في سورية تعيق بشكل خطير جهود الأمم المتحدة الإنسانية. والجهود المبذولة لتخفيف حدة الوضع الإنساني السوري يجب ألاّ تغفل مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز التنسيق، وتوحيد المعايير، ومحاربة جميع الجماعات الإرهابية بعزم، كما حددها المجلس، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية، وأن يعمل معا لمنع تكاثر أعمال الإرهاب وانتشارها.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): وأخيرا، يجري نقاش حقيقي بين أعضاء مجلس الأمن، الأمر الذي نشيد به. وفي حالات أخرى، ثبت

أنه من المستحيل مناقشة مسائل معقدة كتلك التي نشهدها في ميدان العمل الإنساني. والآن، نحن لا نشكك في منظومة الأمم المتحدة والتقارير المقدمة فحسب، ولكننا ندرك أيضا مع الشعور ببعض القلق أن مسألة المساعدات الإنسانية يجري تشويهها وتسييسها.

ولكن هذا لا يحدث إلا عندما يكون ذلك في مصلحة بعض الأعضاء الدائمين – الأعضاء المؤثرين جدا – في مجلس الأمن. إن الموضوع الإنساني موضوع معقد يبرز في جميع النزاعات التي نشهدها، للأسف، في الشرق الأوسط وفي أفريقيا: في ليبيا والعراق واليمن وسورية وفلسطين. ومع ذلك، أعتقد أننا لم نناقش – وربما لن نناقش – هنا أبدا الموضوع الإنساني في اليمن في مناقشة كهذه، أو موضوع الحالة الإنسانية في العراق، التي لا تزال تكافح الإرهابيين وتواصل التقدم في الموصل. غير أننا لن نناقش ذلك هنا. وأنا على يقين من أننا لم نناقش ولن نناقش العواقب الإنسانية للتدخل الأجنبي في ليبيا، أو العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

بعبارة أخرى، إن الموضوع الإنساني يستخدم في المجلس بطريقة سياسية. يتم التلاعب به؛ ويتم تشويهه. ويستخدم في هذه الحالة المحددة لمهاجمة الاتحاد الروسي على مشاركته النشطة في مكافحة الإرهاب في سورية. وما يجري تجاهله هنا هو الطابع المعقد لهذا النزاع، حيث يجري تجاهل أصوله بشكل متعمد. وقد شارك معظم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن – الأعضاء الدائمين الهامين – في هذا النزاع منذ بدايته. لقد أججوا هذه الحرب، وشجعوها، ومولوها، ودربوا الجماعات التي أصبحت فيما بعد إرهابيين. والآن نشهد في كل أنحاء سورية حالة مأساوية، مدنيين أبرياء يموتون، في الأساس على يد الإرهاب وبسبب ديناميات الحرب.

ونرى أنه ينبغي لنا ألا نغفل ذلك، لأن حل المسألة الإنسانية هو إنهاء هذه الحرب. والسبيل إلى ذلك هو استئناف المحادثات والمفاوضات السياسية فيما بين جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بغية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لإنهاء هذا النزاع. فلا يمكننا الاستمرار في تأجيج هذه الحرب. ولا يمكننا أن نسمح لجماعات تسمي نفسها المعارضة المعتدلة باستمرارها في رفض النأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية. ولا يمكننا أن نسمح لقوى أجنبية أخرى بمواصلة تسليح تلك الجماعات، وبالتالي مواصلة تسليح الجماعات الإرهابية بصورة غير مباشرة.

ونحن في مجلس الأمن بحاجة واضحة لتسمية الأشياء بمسمياتها. فلدينا هنا حالة رهيبة من التلاعب بالمسألة الإنسانية من أجل مهاجمة روسيا. وموقفنا هو أننا نفهم أن لحكومة سورية حقا مشروعا في استعادة جميع أراضيها وحقا مشروعا في مكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، لا نؤيد القصف المتعمد للمدنيين ولا الهجمات ضد البنى التحتية المدنية. وما برحنا نرفض ذلك باستمرار في جميع النزاعات. ولكننا نفهم أن الحالة في سورية معقدة. فحلب بأكملها – شرقها وغربها – ضالعة في النزاع. وهناك ما يقرب من ١,٥ مليون شخص يعيشون في غرب حلب، في حين يعيش ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في شرق حلب، حيث حصنت الجماعات الإرهابية نفسها. وتتباين التقارير عن الأعداد، ولكن الأمر لا يتعلق بأعداد. إنه يتعلق باستخدام المدنيين كدروع بشرية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يعلن شرق حلب ملاذا يمكن للجماعات الإرهابية الاحتماء فيه. إن الأعلام التي ترفرف في شرق حلب هي أعلام داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية. ويقال إنه ثمة مقاتلين آخرين من المعارضة المعتدلة مختلطين بالإرهابيين ويقاتلون جنبا إلى جنب معهم ضد الحكومة السورية.

ولذلك، فإننا نناقش هنا صورة جزئية عن المسألة الإنسانية. إنها حالة رهيبة، ويمكننا أن نستمع إلى الآلاف من القصص عن مصير المدنيين الأبرياء في هذه الحرب. لقد آن لهذه الحرب أن تنتهي. ويجب أن تمارس الحكومة السورية بصورة كاملة السيادة على جميع أراضيها، ويجب علينا جميعا أن نكافح الإرهاب

معا، وهو العدو الرئيسي للشعب السوري. ما الذي ينتظرونه منا هنا في المجلس؟ ألا تكون هناك أي عمليات عسكرية في شرق حلب؟ وأن يسمح للإرهابيين بالاستمرار في السيطرة على المدينة؟ لست أدري، ولكنني أعتقد أننا لا يمكن أن نحمل أي بلد هنا المسؤولية عن منشور من هذا النوع. إنها حرب، وحالة معقدة. ولكن يبدو لنا أنه ثمة جهدا كبيرا قد بذل لعقد هدنات إنسانية لتمكين السكان المدنيين من مغادرة حلب عن طريق الممرات التي فُتحت. وقد قيل هنا أن المدنيين قد عادوا إلى المدينة. غير أنه لا يفوتنا أن نذكر أن الجماعات الإرهابية قد أعدمت المدنيين الذين حاولوا مغادرة المدينة. ويجري استخدام المدنيين كدروع بشرية، ويجري شجب الشيء نفسه في الموصل. فما الذي سنفعله في الموصل؟ أينبغي لنا تعليق الهجوم لاستعادة المدينة من أيدي الإرهابيين؟

لذا، أود أن أحث أعضاء المجلس، لقد سمعنا مرة أخرى تقارير مأساوية. كما نشهد الاستخدام المتعمد للحالة الإنسانية لأغراض سياسية. ونحن – الذين ليست لديهم القدرة على التأثير في هذا النزاع عسكريا – ندعو من لديهم تلك القدرة إلى التخلي عن المهاترات الخطابية والتلاعب السياسي والعودة إلى طريق الحوار حتى نتمكن، من خلال الاضطلاع بمسؤولياتنا بوصفنا أحد أجهزة الأمم المتحدة، من أن نقدم إلى العالم اقتراحا لحل سياسي يمكن بموجبه أن يقوم السوريون أنفسهم بتسوية هذه الحالة دون أي مزيد من التدخل الأجنبي. يجب أن ينتهي التدخل الأجنبي. ويجب أن تتوقف المهاترات الخطابية. وينبغي أن نعمل بصدق لمكافحة الإرهاب مباشرة وإيجاد حل ينهي المأساة الإنسانية في سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أعتذر لممثل أوكرانيا، الذي كان على القائمة بعد المملكة المتحدة. ولكن عيني انتقلت عن غير قصد إلى فرنسا وأعطيت الكلمة لممثل فرنسا، وأنا غير نادم على ذلك. أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة هذه المرة وعدم منع وفدنا من أخذ الكلمة اليوم، مثلما فعلتم بمهارة فائقة بالأمس، باستخدام حقكم كرئيس مع عدم إبداء أي احترام لوفد بلدي.

وأشكر السيد أوبراين شكرا جزيلا على إحاطته الإعلامية الواقعية للغاية، التي رسمت مرة أخرى صورة مروعة جدا للواقع في حلب وحولها. وكانت صورة صادقة وليست خيالية.

وأتفق مع زميلي ممثل نيوزيلندا الذي قال إنه من المؤسف أننا غير قادرين على العمل معا لوقف هذه المأساة. لكنني لست على استعداد لقبول هذا اللوم الجماعي، ببساطة لأن وفدا واحدا فقط – وفد بلدكم، سيدي الرئيس – هو من يمنعنا من القيام بذلك. ولست على استعداد لقبول هجومكم، سيدي الرئيس، على الأمم المتحدة، وبصفة شخصية على زميلنا المحترم ممثل الأمم المتحدة، السيد ستيفن أوبراين. لقد ذكر الوقائع، ولا يهاجم روسيا على الإطلاق. إنه يذكر الوقائع فحسب. وبيانكم الذي أدليتم به بصفتكم الوطنية، سيدي الرئيس، يخلق انطباعا بأنكم تعيشون في عالم مواز بشكل ما، نوعا من الحقيقة الملتوية التي تخالف تماما ما نراه ونسمعه كل يوم، وكل دقيقة – في الواقع – لشهور عديدة الآن من وسائط الإعلام، ومن الميدان، ومن الشهود، ومن أجهزة مستقلة، ومن مصادر الأمم المتحدة.

ولا تزال البيئة الأمنية المتدهورة في سورية تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية. إن الأنشطة العسكرية والغارات الجوية والقصف لا تهدأ على جميع الجبهات النشطة من ميدان المعركة السورية – في حلب وإدلب وريف دمشق وحمص وحماة، وغيرها. وكل ذلك يؤدي إلى زيادة أخرى في عدد الناس الذين يعيشون تحت الحصار، والذي بلغ الآن أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ مدني في ١٨ موقعا مختلفا كما سمعنا للتو.

ومن المستحيل أن نستوعب استمرار الحكومة السورية في قصف مواطنيها. ففي يوم الإثنين تحديدا، شنت القوات الجوية لنظام الأسد وحلفائه ما لا يقل عن ١٠ غارات جوية على بلدة خان شيخون، مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين، بحسب التقارير الواردة من الميدان. وقتل ستة مدنيين في غارات جوية روسية على بلدة كفر تخاريم يوم الإثنين. ولقي مدنيان آخران مصرعهما في قصف صاروخي من جانب قوات النظام على بلدة دورين في سهل الغاب. والقائمة طويلة، وهي بمثابة تذكرة قاتمة بالواقع في سورية.

والتقارير الإخبارية عن المنشورات التي توزعها قوات النظام شرق حلب هي أكبر دليل على استخفاف دمشق. وكنت سأذكر لكم اقتباسا، لكن زميلتي من الولايات المتحدة قامت بذلك بالفعل.

من المفزع أن نرى الاتحاد الروسي يقوم بنقل أنواع جديدة من الأسلحة وحاملات القنابل إلى قواعد بالقرب من سورية، بدلاً من التركيز على كيفية تنشيط وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وقد جرى نقل بعضها من أراضي إقليم القرم، التي تشكل جزءا من أوكرانيا وقد ضمتها روسيا بصورة غير قانونية. وما تم مؤخرا من نشر لمجموعة قتالية من البحرية الروسية بالقرب من سورية يدل على نية واضحة لمواصلة تعزيز حملة القصف هناك. وهو أمر يصعب تفسيره باعتباره تدبيرا من تدابير بناء الثقة أو كمؤشر على أن الظروف مواتية للعودة إلى طاولة المفاوضات.

نحن نؤكد مرة أخرى أن هناك حاجة ملحة إلى أن تنظر الأمم المتحدة في التقارير المقلقة إزاء توسع روسيا في استخدام الأسلحة المحرقة وغيرها من الأسلحة العشوائية، بما في ذلك القنابل الخارقة للتحصينات. ونؤكد من جديد على أنه يجب محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومن يقف وراءهم.

وأخيراً، ننضم إلى الأمم المتحدة وإلى زملائنا في دعوة جميع أطراف النزاع إلى توفير الوصول المستدام والفوري وغير المشروط ودون عوائق إلى الأشخاص في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء سورية. إن السماح بهدنٍ منتظمة للأغراض الإنسانية، ومراعاة حقوق الإنسان هي التزامات تقع على جميع الأطراف المتنازعة، وليست بوادر حسن نية يوافق أحد الأطراف على القيام بها اليوم ويرفضها غدا من أجل تحقيق مكاسب سياسية. وهي ليست شفقة، بل واجب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود ببساطة أن أقول إنه لا يمكننا أن نقبل الانتقاد بأننا لم نتبع الإجراءات بالأمس. فقد قمنا بدعوة الجميع للتكلم بعد انتهاء المناقشة، وينبغي أن يحترم الوفد الأوكراني أيضا مصالح جميع الوفود التي وضعت اسمها على قائمة المتكلمين كي تتاح لهم فرصة التكلم بشأن بند جدول الأعمال الذي نوقش أمس. ومع ذلك، دعونا نركز على الموضوع الرئيسي الذي نناقشه اليوم.

السيد غيموليبكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية، ونشيد به مرة أخرى على جهوده التي لا تكل لتيسير وصول الوكالات الإنسانية والمساهمة في التوصل إلى حل مستدام للاحتياجات الإنسانية لملايين المدنيين في سورية. في ظل البيئة الحالية، حيث تعمل الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في ظروف خطيرة وصعبة بشكل متزايد، يجب أن نشيد بجميع الذين يخاطرون بأرواحهم لمساعدة المدنيين اليائسين المحاصرين في هذا الصراع المروع.

في الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا تصعيدا مكثفا للقتال، لا سيما في مدينة حلب، مما أدى إلى تدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية والبنى التحتية الضرورية الأخرى، فضلا عن عدد هائل من الخسائر البشرية والجرحى والأشخاص المشردين. من الواضح أنه ما لم يتم إحراز تقدم في تضييق هوة

الخلافات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما بشأن استراتيجية مكافحة الجماعات الإرهابية، فستزداد الأزمتين الإنسانية والسياسية عمقا مع عواقب خطيرة ولا يمكن التنبؤ بها.

يجب أن تقترن الحالة الإنسانية بالجهود الدبلوماسية والسياسية صوب حل نهائي للصراع. إن الخلافات بين أعضاء المجلس، وخاصة بين الجهات المشاركة في الصراع، لن تحقق السلام في سورية. ولذلك، فإننا نكرر تأكيد دعمنا لأعضاء مجلس الأمن الذيم ما برحوا يسعون إلى حشد جهودنا الجماعية للدفع باتجاه إعادة العمل باتفاق وقف الأعمال القتالية وإنشاء ممرات إنسانية في أكثر المناطق تضررا.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز، لأنني أعتقد أن معظم ما ينبغي قوله قد قيل بالفعل.

يتمثل موقف اليابان، كما يعلم المجلس، في أننا أيدنا مشروع القرار (S/2016/846) المقدم من فرنسا وإسبانيا، والذي دعا إلى الوقف الفوري للقصف ضد المدنيين. وذلك أمر نتمسك به. وينبغي لمجلس الأمن أن يقف إلى جانب المبدأ الهام جدا والمتمثل في وجوب وقف الهجمات العشوائية على المدنيين.

والعامل الآخر في هذه الحالة هو مكافحة الإرهاب. يجب علينا أن نحارب الإرهاب، ويجب علينا أن نحاربه بقوة، ولكن ذلك لا يبرر الهجمات العشوائية على المدنيين. وأعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك فهم واتفاق واسعين جدا بشأن هذه النقطة.

وعندما اقترح وفد نيوزيلندا مشروع قرار محاولا توحيد مجلس الأمن، أيدنا ذلك التحرك ورأينا أنه يمكن أن يكون طريقة مفيدة للمضي قدُماً. ومع ذلك، كما قال ممثل نيوزيلندا نفسه اليوم، يبدو أن الحالة لا تسمح بأن تكون الصياغة شيئا مفيدا الآن. نحن بحاجة إلى تفهم موحد أفضل داخل المجلس من أجل اتخاذ قرارٍ.

لذلك، أرى مرة أخرى، من خلال الاستماع إلى الخلاف اليوم، أننا بحاجة فعلا إلى العودة إلى الأساسيات – القول لا للهجمات العشوائية على المدنيين ومحاولة إنقاذ المدنيين. وشأن فرنسا، أرحب بوقف القصف من جانب روسيا وسورية، الذي استمر لعدد من الساعات. ومع ذلك، فإن المشكلة كانت انفرادية، والوقف من جانب واحد يتطلب الكثير من العمل الذي يتعين على الأمم المتحدة القيام به بغية جعل عمليات الإجلاء ممكنة.

ويمكنني الآن أن أقول فحسب إنه يجب علينا وقف القصف وأنه ينبغي استمرار أي وقف لإطلاق النار لفترة أطول بكثير. وينبغي أن نحاول إيجاد سبيل لمنع اتخاذ الاتحاد الروسي وسورية لإجراءات أحادية الجانب. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نسعى إلى إبرام اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية.

مرة أخرى، أدعو البلدان التي لديها قوات في الميدان إلى أن تدرك أن الخطر لا يحدق بمصالحها الاستراتيجية أو التكتيكية فحسب؛ بل إن ثمة خطرا شديدا أيضا على حياة البشر. وأحث جميع الأطراف حول الطاولة وجميع أعضاء مجلس الأمن على الجلوس والتفكير مرة أخرى حقا، فقد يمكننا تنقيح مشروع القرار الذي اقترحته نيوزيلندا وجعله مفيدا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية، وأن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناننا العميق لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في الميدان في سورية على شجاعتهم وجهودهم الدؤوبة من أجل مساعدة المدنيين المتضررين من النزاع.

إن مناقشة اليوم بشأن الحالة الإنسانية في سورية لا تؤدي إلا إلى تعميق الخلافات المستعصية على الحل داخل مجلس الأمن. وتلك نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها لسيناريو كارثي يتمثل في أن أحدا لن يتدخل للمساعدة. وهذا هو طابع الدراما الإنسانية المأساوية والمروعة التي نكتب لها السيناريو من خلال تخيل واقع بديل وإسقاطه على الحالة. إن المجلس

هام لدرجة أنه لا يمكنه الوقوف موقف المتفرج إزاء العمليات الجارية خارج نيويورك. ومعروض علينا مشروع قرار قدمته نيوزيلندا بهدف حل المسألة الإنسانية في حلب. وعلى الرغم من إعلان الجميع تقريبا استعدادهم للمشاركة، فإننا بحاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بدوري، أود أن أشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية. وقبل كل شيء، أرحب بالتزامه والتزام فريقه بقضية الشعب السوري الذي يمر حقا بمحنة. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي نجدد الإشادة بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على التضحيات التي هم على استعداد لتقديمها، وكذلك بالموظفين الطبيين والأشخاص الآخرين الذين كرسوا أنفسهم لقضية الشعب السوري.

والمؤسف، كما نعلم جميعا، أن الحالة في تدهور مستمر. فقد تصاعدت أعمال العنف في العديد من المناطق، ولا سيما في شرق حلب، حيث سقط مئات الضحايا من المدنيين، بمن فيهم، للأسف الشديد، العديد من الأطفال. وهذه الأرقام لا تشمل أعداد الجرحى. وكما سبقت الإشارة إليه، فإن المنطقة الغربية أيضا من مدينة حلب قد تضررت للأسف. ولن أسهب في الأرقام، التي للأسف تغني عن البيان بشأن مدى عمق المأساة الجارية في سورية. ولهذا السبب، يود بلدي تجديد دعوته إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية لمدة ٤٨ ساعة، خاصة في شرق حلب، على النحو الذي دعا إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتمكين ٢٧٥ ٠٠٠ شخص تحت الحصار من تلقي المساعدات التي يقدمها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، وليتسنى إجلاء الجرحى والأشخاص الأكثر ضعفا.

إن بلدي يدين بشدة الهجمات على القوافل الإنسانية، ولا سيما الهجوم الذي وقع على قافلة الأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري في أورم الكبرى في ١٩ أيلول/سبتمبر، وأدى إلى وفاة حوالي ٢٠ شخصا. ونعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحديد المسؤولين عن هذه المأساة. وعلى نفس المنوال، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية المأساوية، فإننا ندين الممارسة المستمرة المتمثلة في إزالة اللوازم والمعدات الطبية من قوافل المساعدة الإنسانية المتجهة إلى الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة لها، لا سيما النساء الحوامل.

وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فإنهم يعانون أيضا جراء هذه المأساة. ويندد وفد بلدي بوفاة أربعة لاجئين فلسطينيين في مخيم خان الشيح الواقع إلى الجنوب من دمشق. وعلى نفس المنوال، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء استمرار القيود الأمنية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الانتشار من مخيم اليرموك للاجئين إلى مخيم يلدا من أجل إيصال المواد الغذائية إلى اللاجئين الفلسطينيين هناك أيضا.

ومن الواضح أن السؤال الذي نطرحه جميعا يتمثل في ما ينبغي لمجلس الأمن فعله في هذه الظروف الخطيرة للغاية. وللأسف، لا يزال المجلس منقسما حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق بالحالة غير المقبولة في حلب. ونرى أن الوقت قد حان أخيرا بالنسبة للمجلس لكي يضطلع بمسؤولياته في مواجهة استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع والمأساة المتواصلة. ولذلك، ندعو مرة أخرى أعضاء المجلس إلى التحلي بالمرونة من أجل التوصل إلى حل دائم. وبطبيعة الحال، نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الذي قدمته نيوزيلندا بغية التوصل إلى توافق في الآراء. ونعتقد أن مشروع القرار يوفر أساسا جيدا للعمل في اتجاه إعطاء زخم جديد لوقف الأعمال العدائية، الأمر الذي لن يتيح فحسب تقديم المساعدة الإنسانية، بل أيضا استئناف العملية السياسية التي نعتقد أنها تشكل أولوية. ونعتقد أيضا أن من بين الأولويات مكافحة الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، مع التقيد بالطبع بالقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، نشجع المحادثات التي جرت في لوزان، والتي لا تزال مستمرة في جنيف. ونجدد دعوتنا إلى البلدان ذات النفوذ، ولا سيما الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، إلى مواصلة جهودهما من أجل استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للاتحاد الروسي.

يؤسفني مغادرة السفيرة باور للقاعة. إنها تحاول في الآونة الأخيرة، لسبب ما، تجنب الجدال المباشر معي على الملأ. وأنا أعرب عن أسفي لذلك، ولا سيما لأنني أجد نفسي مضطرا للتكلم بإيجاز للرد على هجماتها علينا.

لقد لجأت السفيرة باور للأسف إلى أسلوب يروق لها: فهي تشوه موقف روسيا وتصوره بطريقة سخيفة، ثم تنتقد بعد ذلك تصويرها السخيف لذلك الموقف. لقد ذكرت أن السيد أوبراين لم يقل شيئا في بيانه عن حقيقة عدم قصف القوات الجوية الروسية أو السورية لحلب منذ أكثر من سبعة أيام حتى الآن. وهي تقول إننا نريد أن نتلقى الشكر على ذلك. ولكننا، بالطبع، لسنا بحاجة إلى شكرهم، ولكن وزير الخارجية جون كيري قال إن ثمة حاجة إلى أن يتوقف القصف لمدة سبعة أيام. وقد دأب الوزير على قول ذلك على مدار أسابيع. ولا بد أن ذلك أمر مهم لدرجة أن وزير خارجية الولايات المتحدة كرر المطالبة به لعدة أسابيع. فهل يعتبر ذلك دليلا على موضوعية تقرير للأمم المتحدة (S/2016/873) عندما يجري إغفال تلك الحقيقة تماما في هذا التقرير؟ وعندما يقول وكيل للأمين العام للأمم المتحدة إن القصف يحدث كل يوم وكل ساعة، ويشير فضلا عن ذلك إلى أنه يجري إلقاء الأسلحة الكيميائية فعليا على رؤوس سكان حلب، فهل هذا معيار للموضوعية؟ لا، لا أعتقد ذلك. إنه خداع.

أتحول الآن إلى المنشور الذي تم إبرازه في القاعة. إنه بالتأكيد أمر مثير للجدل للغاية. فبوسع المرء أن يجد هذه الأشياء في كل مكان على شبكة الإنترنت، وهو ما يعني أن المنشورات ألقيت بالأمس أو اليوم. بل أن السفيرة باور ذهبت إلى حد القول بأن طائرات روسية وسورية هي التي ألقتها.

غير أن قيادتنا العسكرية تقول أنه طيلة الأيام السبعة أو الثمانية الماضية لم تحلق طائراتنا على مسافة ١٠ كيلومترات من مدينة حلب. ويجب أن يعني ذلك أن طائرات أمريكية هي التي تقوم بإسقاطها، أليس كذلك؟ أو أن كل الأمر شائعات كاذبة، يوجد منها الكثير على الإنترنت، ومن يعلم أين أيضا؟ أن تعرض هذه الأشياء على مجلس الأمن وتتوقع أن تؤخذ على محمل الجد أمر سخيف، ببساطة. إنني أعمل بناء على اعتقادي بأننا أكثر جدية من ذلك هنا.

تقول السفيرة باور أن مواطني شرق حلب لا يغادروا لأنهم مرعوبين مما ينتظرهم. يمكن تفهم ذلك. إني أتفق تماما مع أن العيش في المدينة ومغادرتها كلاهما أمر مخيف، بطبيعة الحال. وقد اقترحنا على الولايات المتحدة أنه يمكن لقواتنا المسلحة أن تتمركز سويا مع القوات الأمريكية على طريق الكاستيلو، الذي يمكن عندئذ استخدامه بحرية لوصول قوافل المساعدة الإنسانية إلى شرق مدينة حلب ولمغادرتها على حد سواء. ورفضت الولايات المتحدة ذلك. فماذا عن هذا الموقف من وجهة النظر الإنسانية – ما ذا عسانا نفعل؟ ماذا عسانا نفعل؟ ”لقد قلنا ما يمكن أن نفعله – أن يقف الجنود الروس والجنود الأمريكيون سويا على طريق الكاستيلو. فقالوا لا، عليكم أنتم القيام بذلك“. فليعرض الروس أنفسهم للخطر وليطلق عليهم الإرهابيون النار؟ نحن لن نفعل ذلك. هذا عدم أمانة.

لقد كانت السفيرة باور محقة عندما أكدت حقيقة أن سكان غرب حلب أيضا يتعرضون لإطلاق النار، وقد ناقشنا ذلك من قبل. في الواقع يموت ٢٠ شخصا كل أسبوع،

ويصاب ٥٠ أو ٦٠ بجروح، وهم فوق ذلك تحت ضغوط نفسية شديدة. ويؤسفني أن سامانثا باور ليست هنا. لقد قالت قبل بضعة أيام، في محادثة منفصلة معها، إن الولايات المتحدة تعمل على هذه المسألة. إنهم يعملون عليها، ولا شيء يحدث. لم يطرأ أي تحسن. وهذا يعني أن محمييهم في شرق حلب لا يفعلون ما عليهم، وأنهم لا يعرفون كيف يوقفون هذا الرعب. من هم لينتقدونا نحن والحكومة السورية، الذين نحاول القضاء على حضانة تفريخ الإرهابيين والمتمردين الآخرين في شرق حلب الذين يعرضون مواطنيها للخطر؟

ولا ينبغي لنا كذلك أن نتكلم فقط عن شرق حلب عندما نناقش سورية – وعرضا، الحالة الإنسانية ووفيات المدنيين وما إلى ذلك. فقبل بضعة أشهر أو أكثر، قام الائتلاف بشن غارة – بطائرات يفترض أن تكون فرنسية – على منبج في شمال سورية. وأفيد بأن أكثر من ١٠٠ شخص لاقوا حتفهم – وتم تدمير قرية بأكملها. ووعدت السفيرة باور بإجراء تحقيق. ولم نسمع أي شيء. أما بخصوص ما حدث هناك أو من نفذ الغارة، فلم نسمع شيئا. وفي الآونة الأخيرة، قصفت طائرتان بلجيكيتان، من التحالف كذلك، قرية كردية. توفي ستة أشخاص وجرح عدد آخر. البلجيكيون يقولون إنهم لم ينفذوا الغارة. فمن إذن؟ اسألوا التحالف. فلماذا إذن هم مترعجون من قصفنا ولا يذكرون شيئا عن قصفهم؟ ناهيك عما يجري في العراق، حيث أن هناك تقارير تفيد أنه في الأيام القليلة الماضية وحدها قتل حوالي ٥٠ مدنيا وأصيب ١٠٠ شخص بجراح بالقرب من كركوك. فلنعقد جلسة إحاطة بشأن الحالة في العراق وهذه التفجيرات التي لا شك في أن السيد أوبراين سيظهر لنا فيها مواهبه الخطابية.

قبل أيام فقط، كما نعلم جميعا، قتل ٢٠٠ شخص في موكب جنازة، في اليمن، وجرح ٥٠٠ عندما تم قصفهم. وقد أصدر الوفد البريطاني مشروع بيان يعرب فيه عن الأسف. أسف! لم يلزموا أنفسهم حتى بإدانته. وعندما أخبرناهم بأن ذلك ليس قويا بما فيه الكفاية، تخلوا وهم سعداء جدا عن الأمر برمته. ما يقرب من ١ ٠٠٠ شخص قتلوا أو جرحوا، وكل ما يمكنهم التعبير عنه هو الأسف. ماذا يكون ذلك إزاء المعايير؟ سيتعين على العديد منا أن يطلبوا المغفرة على الخطايا المرتكبة في سورية وفي العراق وفي العديد من الحالات الأخرى التي نحيط بها علما.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن المشاركين في القيام بصياغة النص بشأن الحالة الإنسانية في سورية، وهم إسبانيا ونيوزيلندا ومصر، وسوف أدلي ببياني باللغة الإنكليزية بدلا من لغتي الوطنية.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء سورية، وفي حلب على وجه الخصوص، الذي يشمل الهجمات على المستشفيات والأطباء والمستجيبين الأوائل، وكذلك على الهياكل الأساسية المدنية. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية كفالة الامتثال التام لأي عمليات عسكرية للقانون الدولي الإنساني، وكذلك لأحكام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). كما نأسف لحقيقة أنه، على الرغم من العديد من المساعي الرامية إلى التصدي للحالة، فإن الخلافات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين تمنع المجلس من كفالة حماية المدنيين السوريين. ومع ذلك، كنا نأمل في أن يتوفر حد أدنى من التفاهم لتوفير أساس لعملنا، بافتراض أن الخير يمكن أن ينتصر.

وبوصفنا مشاركين في القيام بالصياغة، فإننا نرى أهمية قصوى لأن نتحمل مسؤولياتنا تجاه الشعب السوري كجزء من نهج إنساني محايد. إن علينا مسؤولية جماعية في الاستجابة للأزمة. وقد تفسر إخفاقاتنا السابقة السبب في أننا لم نتمكن من الاتفاق على حل. بيد أن هذا الفشل لا يمكن أن يبرر عدم اتخاذ إجراءات في الأيام المقبلة. ولذلك فإننا – إسبانيا

ونيوزيلندا ومصر – نحث جميع أعضاء المجلس على أن يضعوا خلافاتهم السياسية جانبا وأن يواصلوا العمل بشأن هذه المسألة بغية تنفيذ ما يلي.

ينبغي التوصل إلى وقف لإطلاق النار في حلب، أولا وقبل كل شيء، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى المدينة، وكذلك لإتاحة فرصة لتنفيذ المقترحات السليمة. وينبغي أن تسترشد مدة وقف إطلاق النار بتقييم الأمم المتحدة على أساس الاحتياجات الإنسانية الفعلية على الأرض. كما أن من شأن ذلك أن يتيح فرصة للنظر في اتخاذ خطوات صوب تنفيذ مقترحات السيد دي ميستورا، وهي الفصل بين المنظمات الإرهابية والجماعات المعارضة المعتدلة، التي، حسب فهمنا، يجري دراستها في سويسرا.

ويجب على جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار. لقد برهنت الخبرات السابقة أن الجهود الانفرادية ليست كافية. وعلى جميع الدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية أن تبذل كل ما في وسعها للعمل مع جميع الأطراف على الأرض في هذا الصدد. ويجب تنسيق وقف إطلاق النار تنسيقا تاما مع الأمم المتحدة من أجل ضمان قيام الأمم المتحدة والشركاء المنفذين بتقديم المعونة والاضطلاع بعمليات الإجلاء الطبي.

يجب تنفيذ وقف الأعمال العدائية عملا بالقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) فورا وبالكامل في جميع أنحاء سورية. وستدخل حلب في إطار نظام وقف الأعمال العدائية بنهاية مدة وقف إطلاق النار.

وأخيرا، لا بد من الرصد الكافي والقوي لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في إطار الآليات القائمة التي حددها القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) والفريق الدولي لدعم سورية.

ستعمل مصر ونيوزيلندا وإسبانيا مع أعضاء المجلس وسنبذل أقصى ما في وسعنا للتوصل إلى اتفاق بشأن تلك العناصر. ونختم ملاحظاتنا بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل الشعب السوري

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى أنكم تحت ضغط للدفاع عن ما لا يمكن الدفاع عنه، السيد الرئيس، فقد امتد عالمكم الخيالي من سورية إلى اليمن. أردت فقط أن أضع الأمور في نصابها وأن أقول أن المملكة المتحدة عممت فعلا مشروع بيان لمجلس الأمن بشأن اليمن، غير أن مضمونه كان إدانة الهجوم على الجنازة بشدة. و لم يكن هناك سوى وفد بلد واحد في مجلس الأمن لم يرغب في دعم البيان، وذلك البلد هو روسيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للاتحاد الروسي.

كنت أعتقد أن ذاكرة زميلي أفضل قليلا من ذلك. هل كل ما يستحقه الحدث هو ثلاث فقرات؟ وهذه في الواقع هي الصيغة الثانية التي قدمت في أعقاب تعليقاتنا. ولكنه على أي حال، لم يكن جهدا جادا. يمكننا أن نتكلم عن ذلك مرة أخرى. ويحدوني الأمل، أخيرا، أننا يمكن أن نستخدم نفس الشكل للتكلم عما يجري في اليمن والعراق، في مناقشة مفيدة. انظروا، أمامنا أوروغواي، وهي تضرب مثلا شجاعا، بالتكلم أولا على الدوام في الجلسات العامة. دعونا نناقش الأمور. في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سيكون السيد إسماعيل أحمد هنا ويمكننا أن نتكلم عن ما يجري في اليمن في جلسة علنية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لننتظر قليلا لكي يخرج بعض المنافقين من هذه القاعة. إن خروج

ممثلي بعض الدول التي سكب ممثلوها دموع التماسيح على الوضع الانساني في حلب إنما يدل على مدى نفاقهم وكذبهم المسرحي الفج الذي تكرر عدة مرات. ولكنهم بهكذا سلوك إنما يؤكدون شكوكنا في غياب الموضوعية بالمطلق عن سياسات بلادهم تجاه بلادي.

لقد وجدت نفسي مضطرا لطلب الكلمة بعد أن استمعتم لبيانات تضليلية لعدد من أعضاء مجلس الأمن ومن ممثل الأمانة العامة. وهي بيانات تهدف كالعادة إلى تشويه الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة السورية لتوفير الخدمات الأساسية والدعم للمحتاجين، بالإضافة التي تشويه الجهود التي تبذلها حكومة بلادي لمكافحة الإرهاب المنظم المدعوم من حكومات نفس هذه الدول التي تتجاهل بشكل متعمد الحق الدستوري والقانوني الذي يكفله القانون الدولي لحكومة بلادي في الدفاع عن شعبها ضد الإرهاب، ممثلا بتنظيمي داعش وجبهة النصر، وما يرتبط بهما من كيانات وعناصر إرهابية تكفيرية وهابية من بقايا الجاهلية.

لن نسمح كحكومة بأن يتم التحدث عن شيء اسمه شرق حلب وغرب حلب. ولن نسمح بتكرار السيناريو المؤلم المحزن القديم الذي كان يتحدث عن بيروت الشرقية وبيروت الغربية. هناك حلب واحدة وهناك سورية واحدة. وكل من يتآمر على أي جزء من بلادنا وأراضينا لن يصل إلى بر الأمان معنا. الحصار مفروض على كل سورية، ليس فقط على شرق حلب ولا على حلب نفسها، هناك حصار جائر مفروض على كل بلادي. وقد كررنا ذلك آلاف المرات، وسنعيد تكرار ذلك آلاف المرات، سواء فهم من فهم أو رفض من يرفض. إن بعض الدول التي تباكت اليوم على مدينة حلب بطريقة مسرحية، كما سبق أن تباكت على بلدات داريا وحي الوعر وغيرهما تجاهلت بشكل متعمد الحقائق التالية.

أولا، ممثلو هذه الدول تجاهلوا المشهد الجيوسياسي في المنطقة والمتمثل في انتهاك أبسط قواعد القانون الدولي من بعض الدول، مثل تركيا التي تحلم باستعادة أمجادها العثمانية التي أفلت ولن تعود. وهي تعتدي بشكل متكرر على سيادة سورية والعراق. ومثل السعودية، التي تعمل على دعم الإرهاب في المنطقة وكافة أنحاء العالم باسم الدين، والدين منها براء – كافة أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال إصدار فتاوى وهابية جهادية تحلل دماء السوريين والعراقيين والليبيين واليمنيين وغيرهم. ومثل قيام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بغزو ليبيا وتدميرها، وكان قد سبق ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بغزو العراق وتدميره، وقتل الملايين من أبنائه. ومثل قطر، التي تسخر أموال نفطها وغازها لمد الإرهابيين بكافة أنواع الأسلحة الفتاكة. ومثل إسرائيل، التي تتحالف مع جبهة النصرة في منطقة الجولان السوري المحتل. كل ذلك لم يثر حفيظة لا السيد أوبراين ولا السيد فلتمان ولا السيد هنري لادسو ولا الأمين العام. هذه الأمور كلها وهذه التجاوزات للقانون الدولي لم تثر حفيظة أحد أبدا – أمور عادية Business as Usual.

ثانيا، تجاهل ممثلو الدول الذين خرجوا من القاعة للتو هربا من مسؤولياتهم، السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع في سورية عموما، وفي حلب على وجه الخصوص، بهذا الشكل المؤلم، وكيف تم تحويل مدينة حلب من عاصمة سورية الاقتصادية التي يتمتع سكانها بمستوى معيشة لائق وبكافة الخدمات إلى مدينة تعاني ويعاني سكانها أمنيا وصحيا وتعليميا ومعيشيا. فالمسؤول عن ما حدث في هذه المدينة الشهيدة هو ممارسات الجماعات الإرهابية المسلحة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين تم استقدامهم من جميع أنحاء العالم – من نيوزيلندا إلى كندا – إلى سورية عبر الأراضي التركية بتسهيل من نظام أردوغان وبتمويل من النظامين القطري والسعودي.

أما حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا كدول فقد تكفلت بمهمة تزويدهم بكافة أنواع الأسلحة الفتاكة. هذه

صور للأسلحة الجديدة التي أرسلت إلى ”المعارضة المعتدلة“ في شرق حلب – صواريخ أمريكية الصنع – تم تزويد المعارضة المعتدلة بها في شرق حلب لقصف غرب حلب. وهؤلاء هم الإرهابيون المعتدلون – المعدلون وراثيا – يحضرون صواريخ لإطلاقها على غرب حلب. وهذا صورة أحد الصواريخ التي سقطت على كنسية في غرب حلب. لدينا آلاف الصور لمن يحب أن يستزيد.

ثالثا، تجاهل مندوبو الدول، الذين خرجوا من القاعة تملصا وتهربا من مسؤولياتهم في حفظ السلم والأمن الدوليين، حقيقة أن الإرهابيين المتواجدين في شرق حلب يستخدمون المدنيين كدروع بشرية، على غرار ما يقوم به إرهابيو داعش بحق سكان الموصل الأبرياء في العراق. ويستمر هؤلاء الإرهابيون – نفس الإرهابيين الموجودين في الموصل موجودين في شرق حلب – ليستمر هؤلاء الإرهابيون في إمطار أحياء حلب الغربية يوميا بعشرات القذائف، التي راح ضحيتها آلاف الشهداء والمصابين في ظل صمت دولي مريب، وبخاصة من قبل هذه الدول التي خرجت من القاعة. وإنه لمن المستهجن أن تستمر هذه الدول بتسمية هؤلاء الإرهابيين بـ ”المعارضة المسلحة المعتدلة“، في استفزاز صارخ لأحكام القانون الدولي.

رابعا، تجاهل ممثلو الدول، الذين خرجوا من القاعة تهربا من تحمل مسؤولياتهم عن حفظ السلم والأمن الدوليين، سبب عدم صمود الاتفاق الروسي – الأمريكي في حلب المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر، حيث التزمت حكومة الجمهورية العربية السورية بوقف الأعمال العدائية. وهو الأمر الذي استغلته حينها الجماعات الإرهابية المسلحة لتجميع عناصرها واستقدام المقاتلين واستجلاب العتاد العسكري من الدول التي تذرف الدموع السخية على معاناة أهلنا في حلب وذلك لمواجهة الحكومة السورية. وغضت هذه الدول الطرف عن حقيقة أن الجماعات الإرهابية المسلحة هي المسؤولة عن تقويض هذا الاتفاق وانتهاكه برفضها له أساسا – سبعة وعشرون فصيلا إرهابيا اعلنوا مباشرة عند التوقيع على الاتفاق الروسي – الأمريكي أنهم لن يحترموا هذا الاتفاق –٢٧ فصيلا، هذا لم يصل إلى مسامع السيد أوبراين، وباستهدافها لقافلة المساعدات الإنسانية في أورم الكبرى. كما تجاهلت هذه الدول أن السبب الرئيسي لانهيار الاتفاق الروسي – الأمريكي هو عدم وفاء الجانب الأمريكي بالتزاماته الخاصة بفصل ما يسمى بالمعارضة المعتدلة عن التنظيمات الإرهابية، وقيامه باستهداف موقع للجيش السوري بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر. وهو الأمر الذي سمح لإرهابيي داعش بإحكام السيطرة على ٣٠٠ ٠٠٠ مدني في دير الزور.

خامساً، تجاهل ممثلو الدول الذين خرجوا من القاعة، في تملّص وتهرّب من مسؤولياتهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، الاتفاق الذي جاء في إطار التنسيق السوري الروسي والمتمثل في إعلان وقف للأعمال القتالية في شرق حلب من جانب واحد لأغراض إنسانية، بما في ذلك إخلاء الجرحى والمرضى والعجزة من أحياء شرقي حلب وتسهيل وصول فريق، من منظمات الأمم المتحدة العاملة في دمشق برئاسة المنسق المقيم للأمم المتحدة ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، لمتابعة عملية الإجلاء وتخصيص ستة معابر لخروج المدنيين ومعبرين اثنين لخروج المسلحين الذين دعتهم لتسوية أوضاعهم وتشميلهم بالعفو أو مغادرة المدينة. إلا أن الجماعات الإرهابية التي تتخذ من الأهالي دروعاً بشرية عملت على تقويض هذه العملية، إذاً، تم فتح ثمانية معابر: ستة لإخراج المدنيين واثنان لإخراج المسلحين، وليس كما قالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية وممثل المملكة المتحدة.

سادساً، تجاهل ممثلو الدول الذين خرجوا من القاعة، تهرّباً من تحمّل مسؤولياتهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تحديد المسؤولين عن معاناة أهالي حلب من نقص للمياه والأدوية والأغذية والكهرباء، وتحديداً قطع الإرهابيين

للمياه عن المدينة بحكم وجود محطة الضخ تحت سيطرتهم. ولينتبه الجميع إلى هذه الحيثية: محطة الضخ للمياه في مدينة حلب موجودة تحت سيطرة الإرهابيين وهم الذين قطعوا المياه عن مدينة حلب، علاوة على قيامهم بسرقة المواد الغذائية والأدوية المخصصة لمدنيي حلب، ناهيك عن مسؤولية الإرهابيين وغارات ما يسمى بـ ”التحالف الدولي“ عن تدمير محطة سليمان الحلبي وغيرها من محطات توليد الكهرباء ومحطات تنقية المياه. إذاً، الإرهابيون والتحالف الدولي هم الذين يمنعون الماء والكهرباء عن سكان حلب.

وترفض حكومة بلادي النهج الانتقائي لهذه الدول بالحديث عن الأوضاع في شرق حلب ومناطق معينة دون غيرها في سورية. فسورية كلّها، بما فيها حلب بشرقها وغربها، شمالها وجنوبها، تعاني من إرهاب وهّابي مدعوم من أنظمة حكومات دول معروفة وفي مقدمتها السعودية وتركيا وقطر وإسرائيل، ومن اعتداءات حلفاء هذه الدول فيما يسمى ”التحالف الدولي“ ومن التدابير الأمريكية الأوروبية الاقتصادية القسرية أحادية الجانب.

وتكرر حكومة بلادي مجدداً موقفها الثابت والمتمثل في أن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي أساسه حوار سوري – سوري وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة، أمريكية أو بريطانية أو فرنسية أو غيرها. وتؤكّد حكومة بلادي أن المسار السياسي يسير بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب الذي سيبقى مستمراً ولن يتوقف حتى القضاء على كافة الجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة والمنتشرة في سورية. وفي هذا السياق، تعيد حكومة بلادي التأكيد على أهمية قيام المبعوث الخاص للأمين العام بمهامه.

كيف يمكن للبعض في هذه القاعة من الدول الراعية للإرهاب أن يدّعوا أنهم يحاربون الإرهاب، وهم ينشرون كالببغاء أخباراً مضللة وكاذبة بشأن العمليات العسكرية الجارية في سورية من قبل الجيش السوري والحليف الروسي؟ كيف يمكن لهم أن يكافحوا الإرهاب وهم يعتمدون على الإرهابيين كمصادر لهذه المعلومات؟ إذاً، هناك علاقة ما تربط هذه الحكومات بالإرهاب.

ختاماً، إن معركة تحرير الموصل وكل أراضي العراق الشقيق من رجس الإرهاب هي معركة الحكومة السورية وجيشها. ومن حق الحكومة العراقية المطلق تحرير مدينة الموصل من رجس الإرهاب، كما هو من حق الحكومة السورية المطلق تحرير مدينة حلب من نفس الإرهاب. العراق وسورية يحاربان نفس الإرهاب في الموصل وفي حلب. إن أوجه الشبه كثيرة بين العمليتين العسكريتين الجاريتين في كل من الموصل وحلب. فلماذا يتم دعم العملية العسكرية الجارية في العراق وانتقاد وعرقلة العملية العسكرية الجارية في سورية؟ ولماذا يتم فتح معابر إنسانية لإخراج إرهابيي ”داعش“ من الموصل باتجاه مدينة الرقة السورية؟ ولماذا لا يتم قصف تلك الأرتال المغادرة من الموصل إلى الرقة؟ لماذا لا يتم قصفهم جواً من قبل طائرات ما يُسمى بالتحالف؟ ولماذا يتم رفض الاقتراح الروسي السوري لفتح نفس المعابر لنفس الإرهابيين كي يخرجوا من شرق حلب؟ وكأن لسان حال الدول الداعمة لهذه المجموعات الإرهابية يقول إن الإرهابيين في سورية هم من جنس الملائكة، بينما نفس الإرهابيين في أماكن أخرى من جنس الشياطين.

كنت أحب أن أسأل ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية: لماذا لم تفتح حكومة بلادها ممراً إنسانياً لإرهابيي فلوريدا، للإرهابي الذي ضرب الملهى الليلي في فلوريدا؟ ولماذا لم يتم تزويد هذا الإرهابي بالغذاء والدواء كي يستمر في إرهابه لدواع إنسانية يعرفها السيد أوبراين؟ ولماذا لم تقم الحكومة الفرنسية بتزويد الإرهابيين الذين هاجموا مسرح باتاكلون في باريس بالمواد الغذائية والإنسانية وفتح معبر لهم كي يخرجوا من باريس لدواع إنسانية أيضاً يعرفها السيد أوبراين؟ ونفس الشيء ينطبق

على بريطانيا وأماكن أخرى. كفى هذا النفاق، أيها السادة، كفى هذا النفاق! شعب بلادي هو الذي يدفع الثمن، وهذه المسرحية يجب أن تنتهي ويرتقي جميع أعضاء المجلس إلى تحمل مسؤولياتهم في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لا تصفية الحسابات بين بعضهم البعض على حساب شعبنا في سورية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم مرة أخرى. إنني، بصفتي موظفاً مدنياً دولياً يتصرف بنزاهة، لا أسحب أو أُعدل أو أنكر أي واقعة أو جزء من بياني السابق، وأؤكد لكم ولجميع أعضاء المجلس قاطبة أنني وفريقي والأمم المتحدة عموماً قد أعددنا البيان بقدر كبير من العناية والجدية والروح المهنية.

وأجد نفسي مضطرا لتكرار الحقيقة الراسخة منذ الأزل: لا تطلقوا النار على الرسول. وبدلاً من ذلك، أحث المجلس على الوقوف مع الشعب المحاصر في سورية واغتنام الفرصة التي وصفتها بأخذ زمام المبادرة واتخاذ الخطوات المتاحة للمجلس والتي يمكنهم اتخاذها لوقف العنف الآن ولوقف الحرب الآن.

تواصل الأمم المتحدة عملها بلا وجل. وتظل على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين والوصول إلى المحتاجين. وفي حين أن العاملين في المجال الإنساني لهم دور خاص، أؤكد لكم أننا سنعمل يداً واحدة بوصفنا الأمم المتحدة، بما في ذلك دعمنا لعمل ستافان دي ميستورا.

وأختتم كلامي بتوجيه إشادة وتحية غير منقوصتين مرة أخرى إلى الشجعان المخلصين غير الهيّابين الذين يعملون في المجال الإنساني في سورية والذين يعملون دون كلل من أجل أبناء الشعب السوري، العالقين في هذه الأزمة الرهيبة التي لا نهاية لها والذين يحتاجون إلى الدعم المعيشي والحماية.

الرئيس (تكلم بالروسية): بصفتي رئيس المجلس، يمكنني أن أعرب عن تأكيدي على أن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة سيواصلون العمل الصعب في سورية، كما قال السيد أوبراين.

ولكني ألاحظ بصفتي الوطنية أنه من الواضح من ردّ السيد أوبراين لا يتوفر على أي معلومات تؤكد الادعاء بأن القوات الجوية السورية أو الروسية قد قصفت حلب الأيام السبعة الماضية، فمن الواضح أنه لا يملك أي معلومات على الإطلاق أو أي أدلة بشأن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية. وأنا لا أريد قول ذلك إلا لأغراض التسجيل في المحضر.

بصفتي رئيس مجلس الأمن، أعتقد أنه بعد المناقشة التي أجريناها للتو، لا حاجة إلى إجراء مشاورات غير رسمية لأننا عقدنا جلسة علنية ومشاورات كجزء من الجلسة نفسها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.